



الجمعية العامة

PROVISIONAL

A/46/PV.16

14 October 1991

ARABIC

1991/10/14

OCT 25 1991

الدورة السادسة والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة عشرة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الثلاثاء ، ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ ، الساعة ١٠/٠٠

(المملكة العربية السعودية)

السيد الشهابي

الرئيس :

(غينيا)

السيد سنوسي

شم :

(نائب الرئيس)

بيان من الرئيس

المناقشة العامة [٩] (تابع)

ألقى كلمة :

السيد ايتورالد باليغيان (بوليفيا)

خطاب السيد جوزيف انتول ، رئيس وزراء جمهورية هنغاريا

.../...

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

ألقى كلمة كل من :

السيد الشرع (الجمهورية العربية السورية)

السيد مالميركا بيولي (كوبا)

- خطاب سعادة السيد كارلوس توريس إي توريس لارا ، رئيس وزراء جمهورية بيرو

ألقى كلمة :

السيد ساغير كاباييرو (باراغواي)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠بيان من الرئيس

الرئيس : يسرني أن أعلن أننا نحتفل اليوم ، ولأول مرة ، باليوم

الدولي للمسنين .

وعندما قررت الجمعية العامة ، في السنة الماضية ، في القرار ١٠٦/٤٥ الاحتفال باليوم الأول من تشرين الأول/أكتوبر من كل عام باعتباره اليوم الدولي للمسنين ، كان ذلك اعترافاً منها بأن المسنين هم دُخر للمجتمع ، وأن بإمكانهم أن يقدموا مساهمة في عملية التنمية . وقد كانت الجمعية العامة مدركة للحاجة إلى توفير أساس وإطار مرجعي مشتركين لحماية حقوق المسنين وتعزيزها ، وإبراز الحاجة إلى قيام تعاون على الصعيد الدولي يتسم بالابتكار والفعالية في ميدان الشيخوخة .

وسيكون لشيخوخة سكان العالم أثر جوهري على الأسرة وعلى الخدمات الاجتماعية وغيرها من نظم الدعم ، على صعيد المجتمعات المحلية والصعيد الوطني على السواء . وفي هذا اليوم الدولي للمسنين ، علينا أن نلتزم مرة أخرى بأهداف خطة عمل فيينا الدولية للشيخوخة ، وعلينا أن نتأكد من تمكين كبار السن في البلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء ، كجزء قيّم من مجتمعاتنا المحلية ، من المساهمة مساهمة كاملة في تنمية مجتمعاتنا .

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد ايتورالد باليغيان (بوليفيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :

إن الاحداث التي وقعت للتو في جمهورية هاييتي الشقيقة تبعث فينا الاسى . ففي ذلك البلد النبيل ، مهد مُثُل الحرية ، أعيدت الديمقراطية بوحشية بمجرد أن بدأت تطرح ثمارها الرائعة بعد بزوغها من ليل طويل سيطرت فيه الدكتاتورية واللاشرعية . وأود ، من هذا المنبر ، أن أشرك بلدي في كلمات الإدانة التي وجهت إلى الانقلاب الذي أودى بالحكومة الديمقراطية للرئيس أريستيد . إنه عمل يستوجب الإدانة بشكل قوي لأن تلك الحكومة تشكلت منذ بضعة أشهر ليس إلا نتيجة لانتخابات ديمقراطية حرة أشرفت عليها الأمم المتحدة . ونود أن نعرب عن تضامننا الكامل مع شعب هاييتي الديمقراطي التقدمي وسلطاته السياسية المنتخبة بحرية .

وأود أن أتقدم إليكم ، السيد الرئيس ، بالنيابة عن حكومة بوليفيا وشعبها وبالامالة عن نفسي ، بأحر التهاني على ترؤسكم الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة .

ويود شعب بوليفيا وحكومتها أيضا أن يعربا ، عن طريقي ، عن تقديرهما الصادق للجهود النبيلة المثابرة التي يقوم بها السيد خافيير بيريز دي كوبيار الأمين العام . وسيظل سجله التاريخي مدونا تدوينا لا يمحو من حوليات المنظمة .

ويسعدنا أن نرحب بجمهورية كوريا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في الأمم المتحدة . ويود وفدي كذلك أن يعرب عن ترحيبه بولايات ميكرونيزيا الاتحادية وجمهورية جزر مارشال اللتين تعزز عضويتهما الصبغة العالمية للأمم المتحدة . كما نود أن نسجل ارتياحنا لانضمام جمهوريات استونيا ولاتفيا وليتوانيا .

إن مبادئ السلم والحرية والديمقراطية والعدالة والتضامن واحترام حقوق الإنسان والرفاهة الاقتصادية والاجتماعية ترسم بجلاء طريق المستقبل للبشرية . ويجب أيضا ألا ننسى أن تحقيق السلم الحقيقي الدائم يستوجب تسوية جميع الصراعات والاسباب التي قد تؤدي إليها ، مما يعزز بين الدول الثقة التي تسمح لمناخ التفاهم

بأن يسود . وقد أعلن ذلك رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر قمة أمريكا اليبيرية الذي عقد مؤخرا في غوادالاخارا حيث أشار الرؤساء إلى أنه نظرا للاتجاهات الاخيرة نحو تسوية النزاعات بالطرق السلمية ، أصبح من المستطاع توقع تقدم هام في سبيل حل الصراعات الاقليمية المختلفة التي لا تزال قائمة في قارتنا .

ونرى أنه مما يتصل بالسلم اتصالا وثيقا الحاجة الماسة إلى حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تزداد إلحاحا وتهدد أغلبية الدول الممثلة هنا . ولا نستطيع أن نطالب باحترام مبادئ الميثاق وأحكامه إذا ظل المعوزون ، وهم أغلبية الجنس البشري ، محرومين من الحصول على فرص أفضل ، وإذا لم يحترم حقهم في الحياة الكريمة المستقرة .

وبهذه الروح نادى الرئيس باس سامورا ، رئيس بوليفيا ، في مؤتمر قمة أمريكا اليبيرية الذي عقد مؤخرا في غوادالاخارا ، بأن تعتبر التكنولوجيا اللازمة لتلبية الاحتياجات الأساسية تراشا عاما للبشرية وبأن تكون في متناول الجميع . وأود الآن أن أشير بإيجاز شديد إلى عملية التكيف الاقتصادي في بلدي التي كانت لها أصداء دولية .

إن هذه السنوات سنوات محنة شديدة أثبت فيها شعب بوليفيا الانضباط ونكران الذات من أجل تنفيذ خطط صارمة للتقشف وبذل جهد جماعي . وقد دعمت هذه العملية استقرار نقدنا وسمحت بتخفيض العجز في الميزانية بنسبة ٢٥ في المائة فوصل إلى ٢,٥ في المائة ، كما ساعدت على استهلاك الديون العامة ، والحفاظ على ثقة الناس ، ونمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تقدر ب ٢,٥ في المائة . وقد انخفض التضخم من ٢٥ ٠٠٠ في المائة عام ١٩٨٥ إلى ١٧ في المائة في العام الماضي ، ومن المقدر أن يصل هذا الرقم إلى ١٥ في المائة هذا العام .

وفي نفس الوقت ، اتخذت عدة تدابير كجزء من سياسة حرية التجارة وتشجيع الاستثمار الاجنبي ، وبخاصة مناخ الثقة العامة الذي تدل عليه عودة رؤوس الاموال الوطنية إلى الإقبال على الاستثمارات الجديدة أو رجوعها في صورة ودائع في البنوك ، مما يسمح لنا بالتطلع إلى مستقبل تسوده الآمال المشرقة والانتعاش الكامل . وبهذه

الروح ، وبفضل التشجيع الادبي النابع من التوفيق في الشروع في مهمتنا ، حققنا تخفيضا كبيرا في الديون الشنائية مع عدة بلدان ، منها الولايات المتحدة في إطار مبادرة الرئيس بوش للأمريكتين .

ولئن كنا قد بدأنا برنامجا صارما لتكثيف الاقتصاد الكلي مما جعل بالإمكان تحقيق هذه النتائج ، فإن بلدي ، إحساسا بواجبه العام ، لم يهمل القطاع الاجتماعي . فقد اتخذت عدة تدابير منها إنشاء صندوق للاستثمارات الاجتماعية ، وهو نهج جديد اجتنب انتباه البلدان الاخرى ، ونحن نوكد من جديد استعدادنا للمشاركة مع الغير في هذا الصدد .

ولدينا أيضا ثقة تامة في أنه ، كجزء من هذا التيار الجديد من التشجيع الدولي لجهود كل بلد ، وبتخلصنا من الانماط البالية للابوية الزائفة التي شوهت مبدأ التعاون على قدم المساواة ، سنتوصل إلى القضاء على التدابير الحمائية التي تنحو البلدان الصناعية إلى تطبيقها على التجارة الحرة مما يؤدي إلى إعاقة الجهود وإحباط التطلعات المعقودة على مبادئ التجارة الحرة وعلى تطبيقها التطبيق الصحيح .

وتود حكومة بوليفيا في هذه المناسبة أن تؤكد بشكل أخص على الدور الهام الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي . وفيما يتعلق بلدي ، تتسم أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأهمية خاصة لأنها تمثل حجر الزاوية للخطط الإنمائية في شتى الميادين .

وشمة شأن يهم بلدي على نحو حيوي هو إعادة إدماج بوليفيا في منطقة ساحل المحيط الهادئ ، وهذا الإدماج سمة ثابتة لا يستغنى عنها في سياستها الخارجية ، وهو استجابة لقناعة وطنية راسخة الجذور . ويمثل هذا الوضع الذي لم يحسم بعد عقبة كداء أمام تنمية وتكامل هذا الجزء من العالم وهو يتعارض مع التفاهم المنشود بين النظم الديمقراطية . وموقف بوليفيا هذا جرى إيضاحه مرارا في المحافل الدولية ، ولا سيما في منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة ، وقد حظي بالتأييد والتضامن من جانب شعوب وأمم عديدة .

إننا بحكم وجهتنا وقناعتنا ، بلد محب للسلم . ولا يمكن وأبعد شيء عن تفكيرنا تصور أي حلول لا تقوم على الحوار البناء سعيا إلى الحلول الوسط والمصلحة المتبادلة ، بما يتماشى مع مبدأ الحل السلمي الذي هو ، وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، ملزم لنا جميعا . ثم إن التأكيد على الدبلوماسية الوقائية ؛ كما أشار متكلمون عديدون من على هذا المنبر ، هو السبيل الحق لتحديد وتشخيص هذا النوع من المشاكل . لقد أعلنت حكومة بوليفيا عن قرارها السعي إلى حل لهذه المشكلة بالوسائل التفاوضية ، ومن أجل ذلك ما فتئت تقترح على حكومة شيلي إجراء حوار صريح وبنياء معها . كيف لنا أن نفعل غير ذلك ؟ نحن سعداء لأننا نشهد انتمار التفاوض الذي يقربنا في كل يوم يمر ، أكثر فأكثر ، إلى حل مشاكل كانت تبدو بالأمس مستعصية . وبالتالي ، سنواصل الإصرار على ضرورة الحوار والتمسك بالإيمان الذي نستوحيه في السعي إلى إيجاد حل عادل ينسجم مع الأخوة الأمريكية .

إن مناخ الانفراج يسمح لنا بالشعور بالأمل في أن الغلبة ستكون للحوار والتفاوض وأن السلم والديمقراطية سيترسخان بصورة قاطعة في جمهورية السلفادور

الشقيقة . ونرحب بارتياح بما حققته عملية صنع السلم من نتيجة ، ونعترف بالدور القيم الذي اضطلعت به المنظمة في ذلك ولا سيما الامين العام .

وأود أن أشير إلى مواضيع أخرى ذات أهمية كبرى . فالمجتمع الدولي يسدرك أن الكثير لا يزال مطلوبا عمله بغية إلحاق الهزيمة بأفة الاتجار بالمخدرات . ولقد أسهم بلدي إسهاما كبيرا في هذا الكفاح ، فطرح للمرة الأولى في هذا المحفل الرئيس خيمي باز زامورا رئيس بوليفيا مفهوم التنمية البديلة أي الاستعاضة عن اقتصاد الكوكايين باقتصاد بديل متنوع ومقبول عالميا .

وعلى رغم جهود أبناء بوليفيا ومساعدة بلدان شتى ، فمن الواضح أن البرامج والولايات لا يمكن الاضطلاع بها بدون موارد أوفر . ويجب التأكيد على مبدأ المسؤولية الجماعية أو المشتركة بين الدول المنتجة والدول المستهلكة في هذا الصدد . ولذلك ، يتوجب علينا أن نضم صوتنا إلى النداء المستمر من أجل زيادة الموارد المالية والتقنية زيادة فورية وفعالة بغية تحقيق التنفيذ الكافي للبرامج القائمة على الأصعدة الوطنية والاقليمية والعالمية .

أما مسألة البيئة فإن حكومتي توليها اهتماما خاصا ، وقد جرى الإعراب عن هذا الموقف في جميع المحافل الدولية ، وقد قدمنا مبادرات ملموسة تحبذ الاستخدام المناسب لمواردنا الطبيعية وتضمن حق شعوبنا في التنمية .

إن البحث المتواصل عن حلول لمشاكل التنمية إلى جانب الابتكار المستمر فسي التكنولوجيا المتطورة يتسببان في كثير من الأحيان في إغفالنا رؤية الحاجة إلى وضع آليات تربط بين البيئة والتنمية وتستند في جوهرها على استراتيجيات تعزز النمو الاقتصادي القابل للإدامة .

وبنفس الرؤيا العالمية التي يود المجتمع الدولي أن يعتمد عليها في التطلع إلى المستقبل وتخليص المعمورة من آفة الاهمال البيئي التي عشناها حتى اليوم ، أعلن رئيس بوليفيا عن وقف للأعمال المأساة بالبيئة في طول البلاد وعرضها لمدة خمس سنوات اعتبارا من عام ١٩٩٠ .

لذلك نحن نتطلع بآمال وطيدة إلى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المقرر عقده في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢ ، حيث سيجري التوصل بلا شك إلى اتفاقات مهمة وبعيدة المدى في هذا الصدد .

إن الاوان مناسب كي أذكر أيضا بأن الرئيس باز زامورا قد اقترح في اجتماع قمة غوادالاخارا إنشاء الصندوق الأمريكي - الايبيري للتنمية لصالح السكان الاصليين بهدف حل المشاكل الملحة التي يعانيها هؤلاء السكان الاصليون دون اللجوء إلى "معازل الهنود" أو التعويضات التي تقدم على الطريقة الابوية .

ومع تخفيف حدة التوترات الدولية التي كانت تغطي بنا في جملة أثارها الضارة إلى سباق تسلح محموم ، يحدونا الأمل في أن هذه الجمعية ستبادر إلى عملية نزع سلاح حقيقية لصالح أولويات التنمية الحقيقية في بلداننا . وتؤيد بوليفيا هذا المجهود بكل تصميم .

ثمة مبادرات عديدة برزت من أجل إعادة تنشيط منظماتنا ، فكان بعضها شاملا في أبعادها ، وبعضها الآخر أكثر اعتدالا إذ يسعى إلى توجيه المنظمة توجيهها يؤدي ، دون التعرض لمبادئ الميثاق أو سير العمل به ، إلى جعل اجراءاتها أكثر أداء لوظائفها . وبوليفيا ، بوصفها عضوا في مجموعة ريو الاستشارية شاركت بفعالية في مداولات المجموعة حول إعادة تنشيط هيئات منظومة الأمم المتحدة وانضمت إلى توافق الآراء بشأن الوثيقة التي عرضت على الأمين العام . ونود أن نكرر تأييدنا للاستنتاجات الواردة في تلك الوثيقة ، ولا سيما فيما يتعلق بتعزيز سلطة الأمين العام بموجب الميثاق ، وبالحاجة إلى تعيين كبار المسؤولين في الأمانة العامة على نحو يعكس قدرة وكفاءة المتقدمين لشغل الوظائف بدلا من أن يكون التعيين وقفاً على أعضاء معينين .

إن الأحداث السياسية والاقتصادية التي حصلت في حقبة زمنية قصيرة لا تزال تدهشنا وتتطلب تفكيراً جاداً . إننا نواجه عالماً جديداً لا تنطبق فيه بعد الآن المعايير العتيقة والمتحجرة ، عالماً ينبغي أن يتوفر فيه مجال كاف للحقائق المستجدة . فشعوب بلداننا تقول لنا بطرق شتى ، ماهية العالم الذي تأمل في أن تعيش فيه ، ونوعية العالم الذي تتمنى أن تتركه لأجيال المستقبل .

خطاب السيد جوزيف انتول ، رئيس وزراء جمهورية هنغاريا

الرئيس : تستمع الجمعية الآن إلى بيان رئيس وزراء جمهورية هنغاريا .

امطّح السيد جوزيف انتول ، رئيس وزراء جمهورية هنغاريا إلى المنصة .

الرئيس : يسعدني أن أرحب بالسيد جوزيف انتول ، رئيس وزراء جمهورية

هنغاريا وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة .

السيد انتول (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسبحوا لي في

البداية أن أتقدم إليكم بخالص التهاني بمناسبة انتخابكم رئيسا للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السادسة والأربعين .

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب في وسطنا بممثلي الدول الاعضاء الجدد في الأمم المتحدة ، دول البلطيق والكوريتين ، وجمهورية جزر مارشال ، وولايات ميكرونيزيا الاتحادية . إن وجود استونيا ولاتفيا وليتوانيا لا يؤكد فحسب الطابع العالمي المتزايد للأمم المتحدة بل يؤكد أيضا ما لحق الشعوب في تقرير المصير من قوة قادرة على تذليل جميع الصعاب . وقد جاءت رسالة قوته هذه إلى عالم اليوم في الوقت المناسب .

انقضت ثلاثة عقود ونصف منذ أن شار شعب بلد صغير في أوروبا الوسطى على الدكتاتورية الشيوعية والاحتلال الاجنبي ، تحت شعار الحرية والاستقلال والديمقراطية . وفي غمرة هذا الصراع استصرخ الأمم المتحدة أن تقدم له المساعدة ، باعتبارها الملاذ الأخير له في كفاحه . ونظرا للمجابهة التي كانت قائمة في ذلك الوقت على أساس الحرب الباردة لم يتمكن العالم الحر والأمم المتحدة ، فيما عدا الدعم السياسي والمعنوي ، من تقديم أي مساعدة فعالة للشورة الهنغارية وكفاحها الوطني من أجل الحرية . ومنذ خمسة وثلاثين عاما ، انتصرت الدبابات السوفياتية التي تقدمت دون أي عائق على حق الشعب الهنغاري في تقرير المصير .

وأود الآن من فوق هذه المنصة أن أعرب عن شكرنا لأولئك الدبلوماسيين الذين بذلوا قصاراهم - في خريف عام ١٩٥٦ ولسنوات طويلة بعد ذلك - كي يظهروا للعالم عدالة الشورة الهنغارية . إن الذين حاولوا منا أن يزودوا المنظمة العالمية بالمعلومات من الداخل يعرفون حقا ما كانت تمثله الأمم المتحدة في ذلك الوقت . لقد

كانت تمثل الفرصة الوحيدة للذين لم يتخلوا عن الأمل . كانت محفلا وهمزة وصل بالعالم الحر ، حتى بالنسبة للمتشككين . إن الذين هبوا لمساعدتنا في تلك الاوقات العصيبة يستحقون شكرنا الخالص .

وأعتقد أن بوسعي أن أقول بقدر كبير من الفخر إن أهداف تشرين الاول/اكتوبر ١٩٥٦ قد تحققت . لقد حققت هنغاريا تغيير نظامها وفقا لإرادة شعبها ، التي أعرب عنها في انتخابات حرة . لقد أصبحت بلادي بالفعل حرة مستقلة ديمقراطية ، وأصبحت هذه التغييرات العميقة تغييرات لا رجعة فيها .

وفي حزيران/يونيه من هذا العام ، غادرت بلادنا الوحدات الاخيرة من القوات السوفياتية ، واستعادت هنغاريا بذلك سيادتها التي كانت معدومة تقريبا منذ آذار/مارس ١٩٤٤ ، وأصبح بوسع شعبها الآن أن يمارس بفعالية حقه في تقرير المصير .

وما فتئ العالم لأكثر من سبعة عقود ينتظر لحظة انهيار الشيوعية . وقد أخذت حكومتي زمام المبادرة في مساعي البلدان الشيوعية سابقا لتفكيك منظمة حلف وارسو ، ذلك التكتل العسكري السياسي الذي كان غريبا تماما عن شعوبها والذي فرض عليها فرضاً . بيد أن سقوط الشيوعية في أوروبا فاجأ العالم الديمقراطي الذي لم يكن مستعدا لمواجهة المشكلات التي ظهرت في المنطقة أو مجهزا لحلها .

ومن المؤسف أنه بالإضافة إلى الشيوعية ، فإن نظاما شموليا آخر ، هو الفاشية والاشتراكية الوطنية ، ألمّ بأجيال هذا القرن . لقد عانت تلك الاجيال من الاثار المترتبة على المعجز عن العمل ضد الانقلاب البلشفي في عام ١٩١٧ ، ومن السياسة الانهزامية التي أعقبت الاستيلاء الهتلري على السلطة ومن الترتيبات الدولية اللاحقة . لقد عانت تلك الاجيال بسبب الافتقار من الناحية السياسية إلى العزم والتصميم ، فتعّين على العالم أن يدفع ثمننا باهظا لهذا . ولا يمكن لاية اعتبارات سياسية عملية من أي نوع أن تحل أي جيل من مسؤولية التقيد ببعض الاعراف السياسية والاخلاقية الاساسية ، لأن عدم اتخاذ الإجراء اللازم ضد أي نظام شمولي في الوقت المناسب ، يؤدي إلى هلاك الملايين . هذا هو درس القرن العشرين .

واليوم توجد في هنفاريا ديمقراطية برلمانية عاملة تقوم على أساس نظام متعدد الأحزاب يرتبط عضويا بالهيكل السياسي للبلدان الديمقراطية في أوروبا وأمريكا الشمالية . وكما هو الحال في الدول الأخرى التي تقوم على أساس حكم القانون ، فإن الممارسة الكاملة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية في بلادي مكفولة بالقوانين والأنظمة وفقا للقواعد والمعايير الدولية .

لقد شهد الماضي القريب تغييرات أساسية مفيدة في نظام العلاقات الدولية فقد انتهى الانقسام بين الشرق والغرب الذي كان يقوم على أساس المواجهة الأيديولوجية العسكرية بانتهاء عصر الحرب الباردة .

وترى حكومة هنغاريا ، أن الهياكل الأوروبية التي جُربت واختبرت ، مثل منظمة حلف شمال الأطلسي والمجموعة الأوروبية ومجلس أوروبا ، تعتبر من دعائم الأمن والاستقرار في أوروبا . وهذه المنظمات الكفؤة جذابة للشعوب والدول لأنها توفر لها ضمانات فعّالة للأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية . وهنغاريا تؤيد دورها ومهمتها تأييدا تاما . إننا نرحب بمساعي هذه المنظمات ونعتبر أن من الهام للغاية إقامة علاقات وطيدة مع الديمقراطيات الجديدة في أوروبا الوسطى والشرقية .

إن اعتماد ميشاق باريس ، الذي توج عملية هلسنكي ، قد افتتح صفحة جديدة في حياة أوروبا ، التي كانت أكثر القارات تضررا بالانقسام الذي أعقب الحرب العالمية الثانية ، وإن عانت عقودا طويلة من نتائجه . فهذه الوثيقة التي بنيت على القيم الأوروبية الأطلسية المشتركة التي تربط الدول المشاركة ، يمكن أن تصبح مدونة حقيقية للتعاون الشامل لأوروبا بأسرها .

والعملية الواعدة بقيام أوروبا السلمية والمزدهرة والحرّة والديمقراطية تتعرض لتهديد خطير من صراعات كالصراع الذي نشهده في يوغوسلافيا الآن على سبيل المثال . فهناك نجد أن بقايا الديكتاتورية القومية الشيوعية التي لم تهزم كلياً بعد ، تواجه قوى الديمقراطية ؛ وإن تطلعات الأمم المختلطة إلى تقرير المصير تتجلى بأكثر من أي وقت مضى ؛ وإن المطالب المشروعة للأمم والأقليات لنيل الحكم الذاتي يجري خنقها ؛ وفوق كل هذا ، نجد جيشاً لم يعد يعبأ بالضوابط الدستورية . وهنغاريا ، أدراكاً منها للمخاطر التي تتهدد الأمن والاستقرار في أوروبا وانطلاقاً من الشعور بمسؤولية خاصة تجاه نصف مليون هنغاري يعيشون في يوغوسلافيا ، تتابع الأحداث المساوية في ذلك البلد بقلق بالغ .

هناك اعتقاد خاطئ لدى العالم بأن هناك وقف لاطلاق النار في يوغوسلافيا تنتهكه حوادث متقطعة في مدن غير معروفة أسماؤها . إلا أن الحقيقة هي أن حرباً وحشية تدور هناك . وهناك تعبئة ضخمة ، ويجري إرسال مجندين غير مدربين ليحاربوا في صراع لا يريدون أن يشاركوا فيه . وقد شُجِب هذا الحشد من جانب رئيس البلاد المنتخب دستوريا . وهذا هو السبب الذي يدفع بمئات وآلاف الشباب من جميع القوميات إلى الفرار

عبر حدود يوغوسلافيا لتجنب التجنيد الاجباري والموت الذي لا مبرر له . ويجري طرد السكان المدنيين الكرواتيين والهنغاريين من ديارهم . ويبلغ عدد اللاجئين من يوغوسلافيا حوالي ٣٠ ألف لاجئ ، وذلك بالإضافة إلى الذين جاءوا إلى بلدنا في وقت سابق من أماكن أخرى . إلا أن ١٠ في المائة فقط من هذا العدد مواطنون هنغاريون . وتواجه هنغاريا مصاعب متزايدة في مواجهة العدد الكبير من المشاكل الانسانية والمادية المتصلة بذلك .

من الهام جدا بالنسبة لنا ايجاد حل في أراضي جارتنا الجنوبية من خلال الوسائل السلمية والديمقراطية ، وبما يتمشى تماما مع ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ وثيقة هلسنكي الختامية وميثاق باريس . وحكومتي ، شأنها شأن المشاركين الآخرين في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، تؤيد جهود الوساطة التي تبذلها المجموعة الأوروبية ، بما في ذلك أعمال مؤتمر السلام في لاهاي . وفي هذا الصدد أرى أن من الضروري التشديد على أنه مما لا غنى عنه لتسوية الصراع أن تتحقق بالإضافة إلى مشاركة الجمهوريات اليوغوسلافية المشاركة الرسمية لممثلي الجاليات الالبانية والهنغارية وغيرها من الجاليات الإثنية الأخرى المعنية ، وأن يولى الاهتمام الواجب لتطلعاتها المشروعة .

ونحن نرى أن الأعمال المتزامن لحق الشعوب في تقرير المصير ولإعلان العالمي لحقوق الإنسان وحقوق الأقليات القومية ، هو وحده الكفيل بإيجاد حل دائم للامنة في يوغوسلافيا .

إننا نرحب بقرار مجلس الأمن ٧١٣ (١٩٩١) الذي يفرض الازمة في يوغوسلافيا بأنها تهديد للسلم والامن الدوليين ؛ ويعرب عن القلق إزاء ما سيخلفه الصراع من عواقب على بلدان المنطقة ، وبخاصة في مناطق الحدود مع البلدان المجاورة ؛ ويؤكد بأن أية تغييرات للحدود داخل يوغوسلافيا عن طريق القوة غير مقبولة ؛ ويؤيد تأييدا كاملا جهود إحلال السلم التي تبذلها المجموعة الأوروبية تحت رعاية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا .

ونحن مقتنعون أنه ينبغي للمجتمع الدولي ، ولجميع المشاركين بنشاط في السعي لإحلال السلام في يوغوسلافيا ، أن يتوصلوا إلى الاستنتاجات الصحيحة من الحالة الناجمة عن الاستخدام الوحشي للقوة ، وأن يبنوا تصرفاتهم على حقيقة الوضع . إن من مصلحة العالم بأسره أن تتم تسوية الازمات وإزالة التوتر من أوروبا في أسرع وقت ممكن ، وأن تبرز أوروبا الموحدة والمجتمعة بوصفها قوة استقرار للمناطق المجاورة وما وراءها . وفي هذه العملية ، ستواجه الأمم المتحدة كذلك تحديات كبيرة في السنوات القادمة .

إذا ما تجاوزنا أوروبا ، يمكننا أن نلاحظ بصورة عامة استمرار العمليات والتغيرات الايجابية الدائرة بالفعل . فالعالم الشنائي القطب أصبح متعدد الاقطاب . وانتهاء الحرب الباردة مكن من تحويل قضايا الصراعات الاقليمية ، التي كانت ميداناً للمجابهة الحادة والتناحر ، من أن تصبح موضوعات للتعاون بين القوتين العظميين . وهذه التطورات تفتح مزيداً من الآفاق المواتية لإيجاد حلول سياسية للصراعات الاقليمية المزعزعة للاستقرار .

ومن غرائب المتناقضات أن بداية العهد الجديد قد تمثلت في قيام تحالف واسع من الدول ينصب على حرب هي حرب الخليج . ونحن نرى أن الاجراء الدولي المتضافر ، الذي لم يسبق له مثيل والذي استهدف اعلاء سلطة القانون الدولي أثناء أزمة الخليج ، كان أول دليل عملي بعد الحرب الباردة على التعاون القائم على المشاركة العالمية . ونحن ننظر إلى تجربة تلك الحرب على أنها معلم من معالم الطريق وسابقة فيما يتصل بإمكانيات التصرف في مواجهة الصراعات واشتراك الأمم المتحدة في ذلك . وفي الواقع ، كانت هذه هي المرة الأولى منذ انشاء المنظمة العالمية التي يجري فيها انفاذ التقيد بالمبادئ التي تحكم العلاقات بين الدول بجميع الوسائل الضرورية ، بعبارة أخرى ، فإن وظيفة نظام الأمم المتحدة في تحقيق الأمن الجماعي التي ظلت وظيفة إسمية حتى ذلك الحين ، قد وضعت موضع التطبيق الفعلي .

وفي هذا السياق ، نفخر بأننا بوصفنا عضوا في أسرة الدول الديمقراطية قد ساهمنا - ولو بقدر قليل - ولكنه يتمشى مع امكانياتنا المتواضعة ، في انتصار القوات المتحالفة التي حررت الكويت المحتلة .

ونحن مقتنعون بأنه ينبغي الإبقاء على الجزاءات المفروضة على العراق ما دامت الحكومة العراقية مقصرة في الوفاء الكامل بجميع التزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن .

ومن النتائج المحددة لحرب الخليج أنها قد هيأت ظروفًا أكثر مؤاتاة للتوصل إلى تسوية تفاوضية لصراع الشرق الأوسط الذي يرجع إلى عقود عديدة . ونأمل فسي أن يصبح بالإمكان - استنادا إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ، ونتيجة للتعديلات التي طرأت على مواقف واتجاهات الأطراف المعنية - تذليل العقبات التي تعترض إقامة سلم عادل ودائم وشامل . ونحن من جانبنا نؤيد بحزم فكرة عقد مؤتمر سلام للشرق الأوسط والشروع في الوقت ذاته في محادثات مباشرة بين الأطراف المعنية في الصراع .

إن مبدأ تقرير المصير للشعوب لا يمكن تطبيقه بشكل انتقائي . والسلم فسي الشرق الأوسط يمكن أن يتحقق على أساس ذلك المبدأ ضمن جملة أمور . لذلك ، تقتضي الضرورة الملحة أن تلغي الجمعية العامة القرار الذي اتخذته في موضوع الصهيونية في عام ١٩٧٥ . فالصهيونية هي فلسفة الشعب اليهودي لتقرير المصير وإقامة دولته الخاصة به . والقرار الذي أشرت إليه يشكك بالتالي في تلك الحقوق الأساسية للشعب اليهودي .

ومع تزايد مكاسب أفكار الحرية والديمقراطية ، تحتل حقوق الإنسان وحقوق الأقليات بصورة متزايدة مكانتها المشروعة في العلاقات بين الدول في نهاية القرن العشرين . وتبعًا لذلك ، تشمل أولويات السياسة الخارجية الهنغارية الحماية الدولية لحقوق الإنسان وحياته الأساسية ، بالإضافة إلى مساءلة الدول بصورة لا لبس فيها عن الالتزامات التي اضطلعت بها طوعا ، بغض النظر عن مكان حدوث انتهاكات هذه الحقوق والحرريات . وتشتمل هذه السياسة اتصالا متلازما بالجهود الرامية إلى النهوض بالعمل الدولي المشترك من أجل الحماية الفعالة لحقوق الأقليات القومية .

ونتمسك بحزم ، مع الدول الديمقراطية الأخرى ، بالرأي القائل بأن انتهاكات حقوق الإنسان وحقوق الأقليات لا يمكن اعتبارها من الشؤون الداخلية - حصرا - للبلد المعني . وفي الآونة الأخيرة أحرزت الأمم المتحدة نتائج ملحوظة في التأثير بصورة مؤاتية على مسلك حكومات كانت ترفض المطالبة المشروعة بإتاحة فرصة التفحص الدولي لأمور منسوبة إليها . غير أنه مما يبعث على الأسف أن المبدأ الذي تنطلق منه الأمم المتحدة بصورة مشروعة لضمان احترام حقوق الإنسان لم يحظ بعد بالقبول العالمي . وفي رأينا أنه يتعين على الحكومات أن تنظر إلى ما تتخذه الأمم المتحدة من إجراءات نظرة المرء إلى من يمد له يد العون بدلا من أن تنظر إليها نظرة المرء إلى من يشير إليه بإصبع الإتهام . واستنادا إلى هذه الاعتبارات أيضا نؤيد عقد المؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان في برلين في عام ١٩٩٣ .

ولسبعة عقود الآن ، يعيش ثلث مجموع الهنغاريين ، أي عدة ملايين منهم ، خارج حدود بلدنا ويشكلون أقلية من أكبر الأقليات القومية في أوروبا . وتمشيا مع التزاماتها الدولية ، تكرّس حكومة هنغاريا اهتماما خاصا بمصير الهنغاريين وسائر الأقليات ، وبتمتعهم بحقوق الإنسان وحقوق الأقليات . ونحن نؤيد بإلحاح استناد دور للمجتمع الدولي في أعمال هذه الحقوق . لذلك فإننا لن نتردد في حالات انتهاكات حقوق الإنسان في التماس العون في المحافل الدولية ، بالإضافة إلى علاقاتنا الثنائية ، بغية تحديد المسؤولية ومعالجة حالات انتهاكات حقوق الإنسان .

وفي الوضع الدولي السائد ، الذي يتسم بطابع انتقالي في نواح كثيرة وإن كان طابعه الأساسي طابع موات ، أصبحت المنظمة العالمية الآن للمرة الأولى منذ انشائها في وضع يسمح لها أن ترتقي عمليا إلى مستوى المبادئ والمقاصد الواردة في ميثاقها . وأدت النتائج والنجاحات التي تحققت في الآونة الأخيرة في صون السلم والأمن الدوليين إلى أن تحظى الأمم المتحدة بشقة متعاظمة من المجتمع الدولي ، وأوجدت طلبا أقوى لكي تزيد المنظمة العالمية من مشاركتها وأنشطتها . والدور البارز الذي يضطلع به الأمين العام الذي ستنتهي ولايته دور يحظى بالاعتراف الواجب . وأود أن أعرب للسيد خافيير بيريز دي كوييار عن خالص تقدير حكومتي لما اضطلع به من نشاط طوال عقد من الزمن .

وقد هيأت التغييرات التي طرأت في السياسة الدولية وضعا جديدا للأمم المتحدة .

إن الهيكل الحالي للمنظمة لا يزال يمثل تعبيرا عن العالم كما تطور بعد الحرب العالمية الثانية . واليوم يتعين على المنظمة أن تتصدى لتحديات جديدة وأن تنهض بمهام جديدة ، الأمر الذي يقتضي اصلاحها وجعلها تتكيف مع الظروف المتغيرة . وسلطة الأمم المتحدة لا تزيد ولا تقل عن القدر الذي ترغب الدول الاعضاء في اعطائه لها . غير أنه ينبغي للدول الاعضاء ومن بينها الدول الكبرى أن تعطي الأمم المتحدة القدر اللائم من السلطة ، بحيث لا تكون للمنظمة حقوق فحسب ، وإنما تكون لها أيضا القدرة على إعمال هذه الحقوق . ولم يتعين قط من قبل على المنظمة العالمية أن تنهض بمثل هذه المسؤولية ، كما أنه لم يتح لها قط من قبل هذا القدر الكبير من الامكانيات المتاحة لها الآن في أعقاب تفكك العالم ثنائي القطب .

إننا نرحب كظاهرة جديدة لإحساس الدول الكبرى بالمسؤولية بالمبادرة الجريئة المحددة التي أعلنها منذ أيام الرئيس الأمريكي جورج بوش حول اجراء تخفيض كبير فسي ترسانة بلده النووية . ومما يبشر بالخير أيضا أن استعدادا مماثلا قد أبدى من جانب القيادة السوفياتية . ونعتقد أن هذه التدابير تمثل دلالة واضحة على بزوغ عالم جديد أكثر أمنا ، وأن الدول النووية الأخرى ستحذو هذا الحذو .

وفي العقود المحيطة بنهاية القرن ، سيتعين على الأمم المتحدة أن تظطلع دونما شك بدور أكبر من أي وقت مضى . وعليها أن تتصدى لتحديات عالمية هائلة مثل تمويل الصناعة العسكرية لتلبية المطالب السلمية ، وخفض الفوارق المروعة في التنمية الاقتصادية ومواجهة الانفجار السكاني وتدهور البيئة الطبيعية ، وإعمال حقوق الإنسان في كل أنحاء العالم ، ومسائل هامة أخرى .

ولا يمكن للأمم المتحدة أن تساهم بصورة فعالة في إيجاد حلول لكل هذه التحديات العالمية إلا إذا تطورت لتصبح منظمة عصرية ودينامية ومرنة وفعالة . وستدعم الحكومة الهنغارية عملية التغيير المطردة هذه بكل الوسائل المتاحة لها .

الرئيس : باسم الجمعية العامة ، أتوجه بالشكر إلى رئيس وزراء جمهورية هنغاريا على الخطاب الذي ألقاه توا .

امطّح السيد جوزيف أنتول ، رئيس وزراء جمهورية هنغاريا من المنصة .

السيد الشرع (الجمهورية العربية السورية) : إنه لمن دواعي سروري أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة للدورة السادسة والأربعين ، لا سيما وأن بلادكم المملكة العربية السعودية الشقيقة تربطنا بها روابط القربى والتاريخ المشترك .

كما أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا لما حققه سلفكم السيد غيدو دي ماركو من نجاح في إدارة أعمال الدورة الخامسة والأربعين متمنين لبلده الصديق مالطة كل تقدم وازدهار .

ويسرني أن أعبر للأمين العام للأمم المتحدة السيد خافيير بيريز دي كويبيار عن مشاعر التقدير للجهود التي يبذلها للمساهمة في تحقيق السلام والاستقرار في العالم ، وتكريس مبادئ وأهداف الأمم المتحدة .

لقد رحبت سورية بانضمام جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وجمهورية كوريا إلى منظمة الأمم المتحدة معربين عن ثقتنا بمساهماتهما الايجابية في تحقيق التعاون والامن الدوليين والتقدم والازدهار للشعب الكوري الصديق ، ونرحب أيضا بانضمام استونيا ولاتفيا وليتوانيا وجزر مارشال وميكرونيزيا إلى هذه المنظمة انطلاقا من ايمان الجمهورية العربية السورية بحق تقرير المصير للشعوب وحق كل شعب في أن يختار بحرية نظامه السياسي .

لقد بلغت التطورات الدولية الكبرى التي انطلقت منذ منتصف الثمانينات ذروتها خلال الأشهر الأخيرة ، معلنة بداية حقبة جديدة في التاريخ السياسي المعاصر ، ومع أنه من المبكر اطلاق أحكام قاطعة حول أسباب هذه التطورات وتأثيراتها البعيدة المدى ، فإن من الواضح أن القوة الدافعة الرئيسية خلفها هي بروز تطلعات الشعوب إلى نيل حريتها واستقلالها وتقرير مصيرها بنفسها .

في هذا الإطار شهد العالم تغييرات جذرية في دول شرق أوروبا ، واستعادت ألمانيا وحدتها ، وأعلنت جمهوريات البلطيق الثلاث استقلالها . وتتوالى التغييرات في الاتحاد السوفياتي ويوغوسلافيا .

وإذا ظهرت توترات وأعمال عنف في بعض الجمهوريات لا ترتبط دوافعها بالمشاعر القومية وحق تقرير المصير ، فإنما هي في الواقع تعبير عن مشاعر الاحباط لعدم تحقق تطلعات وآمال هذه الشعوب . وبخاصة فيما يتعلق بمستوى معيشتها .

إن العبر والدروس التي يمكن استخلاصها على المستوى الوطني من محصلة هذه التغييرات الكبرى هي أن الخبز والحرية حاجتان أساسيتان للفرد والمجتمع ، لا يمكن فصلهما عن بعضهما البعض ، ولا التضحية بإحدهما لحساب الأخرى . فالتوازن بينهما هو أساس التوازن بين حاجات الإنسان المادية والروحية ، وعماد السلام الاجتماعي . أما على المستوى الدولي ، فإن أهم النتائج المستفادة تؤكد أن حق تقرير المصير للشعوب قوة دافعة لا يمكن كبحها ، وأن الاحتلال الأجنبي مصيره الغش والابد من انهائه ، وأن مبادئ القانون الدولي والشرعية الدولية لا يمكن تجاهلها أو التعامل معها بمعايير مزدوجة . وعلى هذه القواعد الراسخة يتحقق السلام العالمي .

إن سورية التي هي جزء هام من أمة عريقة بتاريخها وحضارتها ، والتي تواجه منذ عدة عقود عدوانا واحتلالا متواصلين ، ترى في هذه التغييرات الدولية الجديدة فرصة تاريخية لتصحيح ما اختل من أوضاع في منطقتنا ، ولتوضيح ما شوّه من حقائق ، ولاستعادة ما احتل من أرض وما اغتصب من حقوق ، وللمساهمة في احلال سلام عادل وشامل في هذه المنطقة .

لقد استغلت اسرائيل سنوات الحرب الباردة وشجعتها لتحصل على أضخم المساعدات العسكرية والاقتصادية في تاريخ العلاقات بين الدول بحجة أنها حامية المصالح الغربية في وجه المد السوفياتي والتغلغل الشيوعي في منطقة الشرق الاوسط . لقد تجاوز برنامج المساعدات الأمريكية لاسرائيل وحدها برنامج مشروع مارشال لأوروبا كلها . وبالمقابل ، لم يجن العرب من مواسم الحرب الباردة ، التي لم يكن لهم رأي فيها ، إلا مزيدا من الاحتلال الاسرائيلي لأراضيهم وإقامة المستوطنات اليهودية عليها دون أي رادع دولي .

لقد صدر قرار الأمم المتحدة الذي ساوى الصهيونية بالعنصرية نتيجة احتلال إسرائيل للأراضي العربية واضطهادها المتواصل للعرب والتمييز ضدهم في مختلف أوجه الحياة . وإن المطالبة بإلغاء هذا القرار تتطلب إلغاء الأسباب الجوهرية التي حملت الأمم المتحدة على إصداره ، أي تتطلب إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية وتمكين الشعب الفلسطيني من التمتع بحقه في تقرير المصير .

(السيد الشرع ، الجمهورية
العربية السورية)

إن العرب عبر تاريخهم الطويل لم يمارسوا أي شكل من التمييز العنصري ضد أي من الاقليات العرقية أو الدينية التي عاشت بين ظهرانيهم . لقد عاش اليهود مئات السنين بين العرب المسلمين لم يشهدوا خلالها أي شكل من أشكال التفرقة العنصرية أو الدينية أو الاضطهاد . بل على العكس عاشوا معززين مكرمين لدرجة أنهم فضلوا الخروج مع العرب من الأندلس في القرن الخامس عشر الميلادي لأنهم ما كانوا ليشعروا بالأمان والمساواة خارج المحيط العربي . والسؤال الذي يطرح نفسه علينا بالحاح هو : إذا كان تعامل العرب مع اليهود عبر تاريخهم الطويل يمثل هذا التسامح العظيم ، فليُنظر العالم كم لحق بالعرب حتى الآن من تمييز عنصري واضطهاد خلال تاريخ إسرائيل القصير ؟ على الرغم من كل ذلك فإن العرب يريدون السلام ومعهم في ذلك أمم العالم . إن ما يريده العرب هو تنفيذ قرارات الأمم المتحدة لا أكثر ولا أقل . لكن حكام إسرائيل يقاومون مساعي السلام بكل ما يملكون من قوة ونفوذ هنا وهناك ، وبدلاً من أن يتمسكوا بميثاق وقرارات الأمم المتحدة التي يدينون لها بوجودهم ، فإنهم يتمسكون بايديولوجية عقيمة تقوم على التوسع وتشريد العرب وتزرع بذور الكراهية وسفك الدماء في المنطقة .

إنها لمفارقة غريبة أن تطالب إسرائيل الولايات المتحدة بتمويل بنسباء المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة وتزعم في الوقت ذاته أنها تريد السلام . إن السلام واغتصاب أرض الآخرين لا يجتمعان . ومما لا شك فيه أن هذه المفارقة ستزداد وضوحاً عندما يعرف دافع الضريبة الأمريكية بالذات حقيقة ما سببه الاحتلال الإسرائيلي من تشريد ما يقارب نصف مليون سوري هُجروا من مدن وقرى الجولان دون أن يستطيعوا حتى اليوم العودة إليها ، وكذلك وجود أكثر من ربع مليون فلسطيني لاجئ في سورية ، فضلاً عما يربو على مليوني فلسطيني في الشتات ما زالوا محرومين من حرية العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي عاش فيها آبائهم وأسلانهم قروناً متواصلة من الزمن . والسؤال الذي يطرح نفسه علينا : هل من الإنصاف أن يستمر تجاهل حق العودة لهؤلاء المهجرين العرب ، في حين يجري على قدم وساق دفع موجات كثيفة من المهاجرين اليهود

ليحلوا محلهم ، وليستوطنوا في أراض لم يعيش فيها آبائهم ولا أسلافهم في أي وقت مضى ؟
ألا تعني هذه المفارقة ببساطة تبني معايير مزدوجة ؟ ، بل أكثر من ذلك ألا تعني هذه
المفارقة تبني مفاهيم عنصرية ضد حقوق الانسان العربي ؟

إن العقبة الأكبر التي تواجهها عملية السلام في هذه المرحلة ، لا تنطلق فقط
من الشروط المسبقة التي تضعها اسرائيل ، إزاء التمثيل الفلسطيني وموضوع القدس
العربية المحتلة ، للمشاركة في مؤتمر السلام وانما تنطلق أيضا من رؤية اسرائيل
الضيقة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة وحرب الخليج . إن سورية تعتقد ، ومعها العرب
والمجتمع الدولي ، أن مرحلة ما بعد الحرب الباردة وحرب الخليج قد فتحت الباب أمام
السلام وشكلت فرصة تاريخية لتحقيق تسوية عادلة وشاملة في منطقة الشرق الاوسط على
أساس الشرعية الدولية وقرارات الامم المتحدة وحق الشعوب في تقرير مصيرها ، أما
اسرائيل فإنها تبذل كل جهودها لإغلاق أبواب السلام ولتكثيف بناء المستوطنات ، مستغلة
في ذلك فتح باب الهجرة المكثفة لليهود السوفيات من جهة وما أحدثه الاحتلال العراقي
للكويت من جرح عميق في الجسد العربي من جهة ثانية .

إن تدشين رئيس الحكومة الاسرائيلية في الاسبوع الماضي لمستوطنة جديدة في
الارض المحتلة واعلانه مواصلة بناء المستوطنات حتى نهاية الالفق دليل قاطع على حقيقة
نوايا اسرائيل الرامية إلى تخريب جهود السلام .

إننا في سورية بقيادة الرئيس حافظ الأسد عقدنا العزم على خوض معركة السلام
حتى النهاية . لا تراجع في موقفنا ، ولا مساومة على أراضينا وحقوقنا ، مطالبيننا
مشروعة ويؤيدها القانون الدولي وقرارات الامم المتحدة ، وقضيتنا عادلة ويدعمها
شعبنا والمجتمع الدولي بأسره .

إن استعادة لبنان وحدته الوطنية ومؤسساته الدستورية وقدرنا كبيرا من أمنه
وحياته الطبيعية هو مصدر ارتياح كبير للأسرة الدولية بشكل عام ولبلادي سورية بشكل
خاص .

لقد كان العديد من كبار ساسة العالم يعتقدون حتى وقت قريب ، أن لبنان الفارق منذ ستة عشر عاما في الغوضى والتناحر وسفك الدماء ، حالة ميثوس منها ، لدرجة أن عبارة "اللبننة" في القاموس السياسي أضحت تطلق على الحالات المستعصية التي يواجهها ، أو يمكن أن يواجهها ، بلد ما في العالم كبيرا كان أو صغيرا .

لقد كان تعاون بلادي مع لبنان ، الذي نرتبط معه بوشائج القربى والتاريخ والمصير المشترك ، عاملا أساسيا ساعد لبنان الشقيق على الخروج من محنته واستعادة عافيته ومكنه من ممارسة دوره في الساحتين العربية والدولية .

إن ما يحتاجه لبنان الآن دعم جاد من المجتمع الدولي يساعد في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) القاضي بانسحاب اسرائيل دون قيد أو شرط من جنوب لبنان ، ويساهم في إعادة إعمارته وبنائه .

وحول الوضع في أفغانستان ، نرى أن المصالحة الوطنية التي تضم كافة فئات الشعب الافغاني تعتبر الطريق الأمثل للوصول إلى حل مقبول من قبل جميع أطراف النزاع . وفي هذا الإطار ، نرحب بالجهود المبذولة ليجاد تسوية سياسية شاملة للنزاع وفقا لقرار الجمعية العامة الأخير ، ولمقترحات الأمين العام وكذلك البيان المشترك السوفياتي - الأمريكي الأخير .

(السيد الشرع ، الجمهورية
العربية السورية)

وبالنسبة لقبرص ، فإن سورية التي تربطها علاقات صداقة تاريخية مع هذا البلد الجار ، تدعم جهود الأمين العام للأمم المتحدة والمبادرات السلمية الرامية إلى عقد مؤتمر دولي حول قبرص يضم الأطراف المعنية بغية إيجاد حل للأزمة القبرصية مستندا إلى قرارات الأمم المتحدة وبما يضمن وحدة البلاد واستقلالها وسلامة أراضيها وبراغي مصالح جميع أبنائها .

وبالنسبة للوضع في جنوب افريقيا ، فإن ما تحقق حتى الآن من ايجابيات لا يزال قاصرا عن الاهداف التي يتطلع اليها شعب جنوب افريقيا ، لذلك فإن المجتمع الدولي مدعو إلى الاستمرار في ممارسة الضغوط على نظام بريتوريا إلى أن تتم إزالة مظاهر الفصل العنصري كافة لتمكين سكان البلاد من ممارسة حقهم في تقرير مصيرهم .

إن شعوب العالم تعلق آمالا كبيرة على الأمم المتحدة لا سيما بعد التغييرات الدولية الأخيرة وانتهاء الحرب الباردة . وتأمل هذه الشعوب أن يكون انتهاء الحرب الباردة إيذانا بانتهاء مرحلة الشلل التي عانت منها منظمتنا الدولية .

كما ترى بلادي أن الأمم المتحدة بميثاقها ومبادئها تشكل ضمانا لصيانة الأمن والسلم الدوليين ووضع حد نهائي للاحتلال والعدوان . إن النظام الدولي الجديد لكي يكون نظاما عادلا ومعبرا عن تطلعات شعوبنا لابد أن يتم في إطار الأمم المتحدة ووفق مبادئها وميثاقها ، أملا بغد أفضل تنعم فيه شعوب العالم كله بالحرية والعدالة والازدهار والسلام .

السيد الميركا بيولي (كوبا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : نشعر

بسعادة بالغة إذ نرحب بانضمام جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية الشقيقة إلى عضوية الأمم المتحدة في هذه الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة ، ونشاركها ما هي جديرة به من شعور بالابتهاج ، كذلك نرحب بجمهوريات لاتفيا وليتوانيا واستونيا التي نعرب لها جميعا من جديد عن رغبتنا في الحفاظ على علاقات الصداقة والتعاون بيننا وبينها بعد تبوئها لمكانتها المستقلة ، كما نرحب بجمهورية جزر مارشال ، وجمهورية كوريا وولايات ميكرونيزيا الاتحادية .

ونهنئ السفير سمير الشهابي على انتخابه لرئاسة هذه الدورة للجمعية العامة ونؤكد له تعاون وفدنا الكامل معه حتى يكمل العمل الهام الذي يضطلع به بالنجاح .

إن عالم اليوم يشبه بالكاد عالم الامس . فقد أدى الخلل الذي أصاب القوى في العالم لصالح الهيمنة إلى ظهور عالم أحادي القطب مما أشار مخاوف بلدانا كثيرة وليس البلدان الصغيرة والمتخلفة وحدها . وعلى مدى السنوات القليلة الماضية اتجه الملف الحافل باستخدام القوة كاسلوب لحل المنازعات الدولية إلى التضخم . فما يسمى بانتهاء الحرب الباردة ، وعملية الوئام والتعاون بين الشرق والغرب ، وانتهاء الاشتراكية في أوروبا الشرقية والوسطى ، والازمة الهيكلية في الاتحاد السوفياتي ، الذي يجري اليوم مناقشة الشكل الذي سيكون عليه في المستقبل ؛ وانشاء دولة عظمى ذات قوة عسكرية وحيدة ، وهي الولايات المتحدة ، كلها تشكل معالم صورة بالغة الخطورة تسبب أشد القلق للبلدان الفقيرة والمتخلفة في الجنوب . غير أن علينا أن ننظر عن كثب في الجوانب المركبة لهذه الحقيقة الجديدة ودون خوف ، مدركين أنه لا توجد قوة في العالم تستطيع على المدى الطويل أن تسحق الرغبة في الحرية والاستقلال لدى أي شعب مهما كان صغيرا . فالتاريخ تصنعه الشعوب ؛ وهو لا يكتب على الخرائط المعلقة على الجدران في الدوائر العسكرية وحدها .

وصحيح أن العالم قد تغير . ولكن ما هو الذي تغير بالنسبة لمئات الملايين من الناس الذين يعيشون في حالة من الفقر المدقع ؟ ففي عام ١٩٩٠ وحده قضى ١٤ مليون طفل نحبهم من الجوع والبرد والأمراض التي كانت قابلة للشفاء . ما الذي تغير بالنسبة للاقتصادات المتعسة لمعظم بلدان العالم الثالث التي تعاني من الديون والجوع والعيش في أزمات دائمة وتعاني من آلام معدلات التبادل التجاري المجففة والخضوع القاسي للأقوياء ؟

يمكننا أن نكون سعداء بانتهاء المواجهة بين الشرق والغرب ، لأن ذلك يزيل خطر المحرقة النووية ولكن الشرق يريد أن يصبح شمالا ، وما زال الجنوب هو الجنوب . وتتعاظم التناقضات بين الشمال المتقدم والنمو والجنوب المتخلف ، ومن ثم فعلى أن

نسأل أنفسنا ماذا يمكن للشعب الفقير أن يتوقع من الاتفاق بين الاقوياء ؟ تلك هي الحقيقة التي يتعين علينا أن نواجهها .

إن حركة بلدان عدم الانحياز قد أكدت من جديد في اجتماعها الوزاري الذي عقد مؤخرا في اكرا عاصمة غانا اصرارها على مواصلة النضال من أجل تحقيق مبادئها الأساسية ، وبينت أن مشاكل التخلف والفقر من أهم العوامل التي يمكن أن تهدد السلم والامن . وأضافت أنه دون السلم يستحيل النضال من أجل التنمية ، ودون التنمية لشعوب البلدان النامية في العالم ، يستحيل أن نتصور إرساء سلم حقيقي مشرف للجميع . وهذا هو السلم الذي تنشده شعوبنا - السلم الحقيقي المشرف الكريم الذي يتيح لنا أن نعمل من أجل تنميتنا* .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد سنوسي (غينيا) .

إن على الأمم المتحدة أن تهيئ نفسها للاضطلاع ، في الظروف الجديدة لعالم اليوم ، بالدور الذي حدده لها مؤسسوها . ولذا يجب عليها أن تضيي الطابع الديمقراطي على جميع هيئاتها ، ولا سيما الهيئات التي تضطلع ، بموجب الصلاحيات التي خولها لها الميثاق ، بدور أكبر في تنفيذ بعض المقاصد التي أدت إلى إنشاء المنظمة . ويمدق هذا على مجلس الأمن الذي يتحكم فيه حق النقض البالي والخطر الذي يعترض اضطلاع الجمعية العامة بوظائفها العليا ، مما يشكل استهزاء بإرادة أغلبية المجتمع الدولي .

وينبغي إضفاء الطابع الديمقراطي أيضا على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة ، بالنظر إلى الدور بالغ الأهمية الذي يتعين أن تؤديه المنظمة في إعادة تنظيم وتغيير النظام الحالي للعلاقات الاقتصادية الدولية والاستعاضة عنه بنظام عادل ونزيه .

ومن الضروري إعادة تنشيط الأمانة العامة والآليات الحكومية الدولية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي حتى تصبحا قادرتين حقا على الاسهام في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية من خلال التعاون الدولي . وبذلك تكون قد نفذت أحد المقاصد والمبادئ الأساسية للأمم المتحدة .

وعلاوة على ذلك يجب أن نعمل معا من أجل تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتنشيطه . فإن تعزيز المجلس وجعل عضويته عالمية أمران كفيلا بتحسين قدرته على التصدي للتحديات الجديدة التي تطرحها الاحتياجات الماسة للبلدان النامية لا على الأمم المتحدة فحسب ، ولكن أيضا على جميع الهيئات والوكالات التي تشكل جزءا من منظومة الأمم المتحدة .

ويجب على الأمم المتحدة أن تقدم اسهاما حاسما في حل الصراعات العديدة التي ما زالت تشغل ضمير الجنس البشري .

فالشعب الفلسطيني ما زال يطالب بأن يمارس حقوقه غير القابلة للتصرف وأن يحقق لنفسه حياة مستقلة في دولة ذات سيادة في فلسطين . وتعتقد كوبا أن عقد مؤتمر

سلم للشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة وبمشاركة جميع الأطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل ، لا يزال هو الخيار الحقيقي الوحيد المطروح أمام المجتمع الدولي .

ونحن نرحب بالتقدم الذي أحرزته حركة التحرير الوطني في جنوب أفريقيا فهي كفاحها من أجل استئصال شأفة الفصل العنصري وإقامة حكومة أغلبية ، أي حكومة ديمقراطية لا عنصرية ، تركز على "مبدأ صوت واحد للفرد الواحد" .

وبالمثل نحن نؤيد المحادثات الجارية في إطار المساعي الحميدة للأمين العام بين جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني وحكومة السلفادور من أجل إيجاد حل حقيقي ودائم وسلمي للمأساة التي تعصف بهذا الشعب الشقيق ، بمعزل عن أي تدخل أو ضغط خارجيين . والاتفاق الذي عقد مؤخرا في نيويورك يعد نموذجا لما يمكن انجازه عن طريق مثل هذه المحادثات .

ونحن نحث على استكمال عملية إنهاء الاستعمار في موعد أقصاه عام ٢٠٠٠ . لقد بدأت هذه العملية فور انتهاء الحرب العالمية الثانية بحصول جميع البلدان غير المتمتعة بالحكم الذاتي على الاستقلال ، وسنرحب الآن بنيل جميع البلدان حقها في تقرير المصير والاستقلال ، بما في ذلك جزيرة بورتوريكو الشقيقة التي تنتمي إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي .

ونحن نؤيد الجهود التي يبذلها الأمين العام من أجل تنفيذ اتفاقات الأمم المتحدة الرامية إلى إيجاد حل نهائي للصراعات في كمبوديا وأفغانستان وإنهاء الاستعمار الفعلي للمحار الغريبة .

ونحن نرحب بتنامي الوعي بضرورة اتحاد وتكامل شعوب العالم الثالث . ومن الأمثلة الساطعة على هذا الوعي مؤتمر القمة الإيبيري الأمريكي الأول ، الذي اختتم أعماله مؤخرا في غوادالاخارا بالمكسيك . لقد كان هذا هو أول اجتماع في تاريخ تلك الشعوب ينعقد بمعزل عن إرادة الولايات المتحدة .

(السيد مالميركا بيولي ، كوبا)

ونود أن نكرر هنا أمام الجمعية العامة ما قلناه في مجلس الأمن من أن شعب يوغوسلافيا هو الذي يجب أن يسوي خلافاته بنفسه دون تدخل خارجي ، وأن عليه أن يحقق من ثم سلما دائما يكفل لبلده طابعه الموحد وغير المنحاز .

ويجب علينا أن ندين الانقلاب العسكري الأخير في هايتي ، الذي يسعى إلى عكس مسار العملية الديمقراطية التي أفضت منذ سبعة أشهر إلى اختيار الأب جون برتراند اريستيد رئيسا لذلك البلد . إن شعب هايتي ، وهو أول شعب ينال استقلاله في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، سينتصر على أعدائه .

لقد درجنا عند الكلام من فوق هذه المنصة أن نركز على تحليل الحالة الدولية ، وكثيرا ما كنا نشير إلى الحالة في بلدي . ونود في هذه المناسبة أن نتكلم أيضا عن كوبا ، لأن الأحداث الدولية الأخيرة واستمرار الحملة العدوانية والهستيرية التي تشنها حكومة الولايات المتحدة ضد كوبا يضطرانا إلى ذلك .

فبعد النشوة الأولى التي شعر بها البعض لانتهاء النموذج الاشتراكي كما طبق في أوروبا الشرقية يتزايد كل يوم ترقب أن يتكرر الشيء نفسه في معقل الاشتراكية هذا ، العملاق على صغره ، المسمى كوبا . والآن ما الذي سيحدث لكوبا ؟ إن أعداء الثورة الكوبية وأصدقاءها يطرحون هذا السؤال . وحتى نبدد أوهام أعداء الثورة ، إذ أن أصدقاءها يدركون حقيقة الأمر جيدا ، اسمحوا لي أن أقول للجمعية العامة إن الثورة الكوبية لم تكن هدية هبطت علينا ليلة عيد الميلاد المجيد . إنها لم تأت إلى هافانا على متن دبابة أجنبية . لقد جاءت على متن أدوات حربية استولى عليها مقاتلون من أيدي أعداء الشعب . لقد كانت تتويجا لكفاح طويل دام مائة عام خاضه شعبنا في سبيل الحرية والاستقلال .

إن الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة مطروح على جدول أعمالها بنود يتعلق بالحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض من جانب الولايات المتحدة الأمريكية ضد كوبا ، ولذا نرى من واجبنا أن نعرض على الجمعية العامة بعض المعلومات عن خلفية هذا الحصار ، وأن نصف للدول الأعضاء بعض عواقبه .

إن الخلفية التاريخية للحصار ترجع إلى اعلان قانون الاصلاح الزراعي في ١٧ أيار/مايو ١٩٥٩ . لقد ساعد ذلك القانون ٢٥٠ ٠٠٠ أسرة ريفية ، ولكنه أضر على المصالح الأمريكية الشمالية التي كانت تملك معظم أراضي بلندا . ولذا بادرت حكومة الولايات المتحدة فوراً إلى ممارسة سياسة الضغط ، تعيينها على ذلك علاقاتها الاقتصادية المميزة مع كوبا ، في محاولة لابتزاز شعبنا . وفي شباط/فبراير ١٩٦٢ ، قررت حكومة الولايات المتحدة فرض حظر تجاري كامل على كوبا حظرت بمقتضاه استيراد جميع المنتجات الكوبية المنشأ وكل المنتجات القادمة من كوبا أو عن طريقها ، وفي ١٩٦٤ حظرت حكومة الولايات المتحدة إمدادات الأغذية والأدوية ، جاعلة من هذا الحظر حصاراً كاملاً .

وقد قدرت القيمة المالية للضرر الذي لحق باقتصادنا ، على مدى السنوات الثلاثين التي دام فيها هذا الحصار ، بما يزيد على ١٥ بليون دولار . وبالرغم من أن أي شخص غير محيط بالموضوع قد يندهش لهذا ، فإن النتيجة أن أمريكا الشمالية قد قامت للأسف - حتى بعد بداية هذه الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة حيث استمعنا إلى متكلمين عديدين أيدوا لأسباب متنوعة إنهاء الحصار المفروض ضد كوبا لأنهم يعتبرونه أسلوباً عفى عليه الزمن ومتعارضاً مع الأخلاق - بإصدار أحكام جديدة مضت في تعسفها إلى شوط بعيد للغاية حتى كادت الإجراءات القسرية المنفذة ضد كوبا أن تتسم باللاعقلانية .

فقد فرضت قيود اقتصادية عشوائية ، في المقام الأول على شركات الولايات المتحدة المعنية بالاجراءات والانتقالات التي تتيح للكوبيين الذين يعيشون في أراضي الولايات المتحدة أن يجتمعوا بأفراد أسرهم الذين يعيشون في كوبا . وكانت كوبا قد وضعت في السنوات القليلة الماضية تدابير منهجية واضحة لتسهيل هذه اللقاءات ، بينما اتخذت الإدارة الأمريكية الشمالية موقفاً منافقاً للغاية إزاء هذه اللقاءات وشتت علينا حملة افتراء وضع . والآن تتذرع الولايات المتحدة بحجج زائفة بهدف إلغاء تلك اللقاءات في نهاية المطاف . وهذا اجراء حكومي شمولي متعسف لا يأخذ في حسبانته ببساطة الاثار الوخيمة التي ستترتب عليه من وجهة النظر الإنسانية .

لقد أعلن الرئيس فيدل كاسترو في خطابه أمام الجمعية العامة في عام ١٩٦٠ ، أنه في بداية هذا القرن :

"وبعد سنتين من الاحتلال العسكري لبلدنا ، حدث شيء لم يكن متوقعا . فبمجرد أن صاغ الشعب الكوبي - عن طريق جمعية تأسيسية - القانون الاساسي للجمهورية ، أصدر كونغرس الولايات المتحدة قانونا آخر ، يمثل ذكرى حزينة بالنسبة لكوبا ، وهو قانون اقترحه السيناتور بلات وورد فيه أن يضاف إلى الدستور الكوبي نص تمنح بمقتضاه حكومة الولايات المتحدة الحق في التدخل في الشؤون السياسية الكوبية ، بالإضافة إلى الحق في استئجار أجزاء معينة من الأراضي الكوبية تقام عليها قواعد بحرية أو محطات التزود بالفحم" . (المحاضر الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة عشرة ، الجلسات العامة ، الجلسة

٨٧٢ ، الفقرة ٦٧)

وبعد ذلك بسنوات وبعد نضال طويل من جانب الشعب الكوبي ألغي تعديل بلات لكن القاعدة البحرية في غوانتانامو ، التي جاءت نتيجة له إبان احتلال امريكا الشمالية العسكري لكوبا ، ما زالت موجودة في أراضينا . وهذه إهانة لكرامة الشعب الكوبي الوطنية ، وقد طالبنا مرارا وتكرارا بإعادة الأراضي الكوبية المحتلة بصورة غير مشروعة إلى كوبا .

لقد ذكر اسم كوبا عدة مرات إبان المناقشة العامة في هذه الدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة . إن رئيس أمريكا الشمالية ، الذي وعد الممثلين بنوع مختلف من الكلام ، في ظهوره الذي لم يكن متألقا بوصفه القائد الأعلى لمصير وأعمال كل الشعوب على وجه المعمورة ، انغمس في ابتهالاته المعتادة المناهضة لكوبا . وقد أخذ على عاتقه القيام بدور المترجم لمشاعر الشعب الكوبي ، مطلقا العنان لافكاره المريضة المستبدة به عنا . ومع ذلك ، لا بد من الاعتراف بأنه رغم كل هذيانه ، إن هذا المشهد أفضل بقليل من ملاعب الغولف التي عادة ما يعلن منها أحكامه على الاحداث الدولية الجسام .

إن رئيس الولايات المتحدة ، في حكمه - الذي تقارب في مضمونه إلى حد بعيد من تعصب واستخفاف المكارثية الجديدة والذي يمل في مداه إلى ما كانت عليه محاكم التفتيش - قد شجب النظام الاجتماعي لبلاي وأهان حكومتنا وهاجم شعبنا بأسره . وهذه هي نظرة الاولمبيين الامبرياليين الجدد إلى الحقبة الجديدة من الوئام والانسجام التي يريدون منا الدخول فيها .

ومما لا يصدق عقل أنه في هذه الاوقات وهنا في الامم المتحدة يحاول المسؤولون مسؤولية مباشرة عن وجود أبشع نظام لإنساني للاستغلال والنهب في العالم اليوم - ذلك النظام الذي زج بحوالي ١٠٠ أمة في ظروف فقر مدقع لم تخبره البشرية من قبل - إلقاء المواعظ والمحاضرات عن الديمقراطية وحقوق الإنسان والحقوق السياسية . ومما لا يصدق عقل أن الذين يودون أن يشنوا حملة من أجل الديمقراطية هم الذين أقاموا ، طيلة سنوات ، سياساتهم على القوة والتهديدات والضغط والابتزاز وعرضوا العديد من الامم والدول لزعزعة الاستقرار وفرضوا عليها حروبا قذرة ، وحاولوا إزالتها بالتجويع أو العنف الاقتصادي أو قاموا بغزوها مباشرة .

ومما لا يُصدق أنهم يحاولون أن يصدروا لنا العنف والاستغلال والوحشية والجريمة باعتبارها نموذجا للمجتمع . إن الذين يدافعون عما يسمى بالخير المتأصل في نظام اقتصاد السوق ينسون أن كل البلدان المتخلفة تقريبا تستخدم ذلك النموذج وهو يعني بالنسبة إلى غالبية شعوبها البؤس المطلق والبطالة والافتقار إلى الرعاية الصحية والجوع والامية والتهمة وأكثر الآفات الاجتماعية ثرويعا . كما ينسون أنه يوجد داخل هذا المجتمع الفائق الغنى في امريكا الشمالية أكثر من ٢٣ مليون نسمة ، معظمهم من السود والناطقون بالاسبانية ، يعيشون في كنف فقر مدقع ، وملايين من الاطفال المنبوذين أو الذين يتعرضون للعنف أو لسوء المعاملة ، وهناك أعداد متزايدة من المسنين لا حول لهم ولا قوة . وينسون أن هذا المجتمع هو الذي يسجل أعلى نسبة للجريمة في العالم ؛ وأنه الآن هو المركز العالمي لتنظيم الحلقة المشؤومة للاتجار

بالمخدرات التي أصبحت تجارة تتجاوز حدود الدول . وإن هذا المجتمع هو أكبر مستهلك في العالم للكوكايين والهيرويين وذلك المخدر المعروف بالكراك والماريوانا . وقد يرجع السبب في تأييد شعبنا القوي الراسخ لنظامنا السياسي ولحكومتنا ولشورتنا إلى معرفته بهذه الحقائق .

إن الهدف هو حرمان شعبنا من حقه في العيش والعمل في ظل نظام اجتماعي اختاره عن طريق مقررات حرة سيادية على غرار الاستفتاء الشعبي الذي صوت فيه ٩٨ في المائة من الشعب الكوبي بالاقتراع السري عندما طرح دستورنا الاشتراكي على شعبنا . وحتى في ظل ظروف التخلف التي بدأنا منها ، وبالرغم من كل ما تعرضنا له من صنوف العدوان على مر أكثر من ٣٠ عاما - كان أكثرها وحشية ولاإنسانية ذلك الحصار الاقتصادي والتجاري الذي كان يرمي إلى خنقنا - نجحت كوبا نجاحا غير عادي في المجالات الثقافية والعلمية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية . واسمحوا لي بـأن أذكر القليل من انجازاتنا : المساواة في مجتمع يكون فيه للجميع حقوق وفرص متساوية ، والسلامة والاستقرار والتعايش الاجتماعي على أساس شعبي عريض ، وأشكال المشاركة الديمقراطية وهي قوية للغاية وابداعية . ويمكن حقا أن نقول إن مجتمعنا مجتمع قائم على التضامن والعدالة . والمبادئ الأخلاقية والمعنوية سائدة والكرامة الوطنية مبدأ لا رجعة فيه . وبالتالي ، توجد لدينا روح تضامن دولي عميقة للغاية ، كما يتضح ذلك من إيغادنا لآلاف الأطباء والغنيين والمدرسين إلى العمل مجانا في أكثر من ٣٠ بلدا من بلدان العالم الثالث .

إن الخدمات الاجتماعية الأساسية كالصحة والتعليم والثقافة كلها مجانية في بلادنا . كما أن لشعبنا بأكمله الحق في الضمان الاجتماعي وتوزيع الدخل منصف وعسادل ولا يوجد أي نوع من أنواع الاستغلال أو الاضطهاد . لذا ، لا يوجد لدينا أطفال مشردون يتسولون ، وليس لدينا مسنون لا حول لهم ولا قوة كما لا يوجد لدينا أناس يعيشون على الهامش . ولم نشجع مطلقا الروح الاستهلاكية . وقد أقامت بلادنا بنية أساسية للانتاج والتعليم والصحة مشيرة للعجاب . ويمكننا أن نعلن أن شعب كوبا ، نتيجة لشورتنا ،

قد حقق مستوى للمعيشة يُقارن بمستوى معيشة العديد من البلدان المتقدمة النمو ، لكن العنف والجريمة وجنوح الأحداث في بلادنا أقل بكثير مما تشهده تلك البلدان فنحن لا ننتج المخدرات ولا نستخدمها ولا نوزعها .

لقد أشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من الهيئات التي تقوم بإعداد دراسة عن المؤشرات الاجتماعية الرئيسية على الصعيد الدولي مثل منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للطفولة إلى الحقيقة التي لا تنازع والتي مفادها أن كوبا تحتل - في هذه المؤشرات - مرتبة مماثلة لمعظم البلدان المتقدمة النمو ، بل إنها تفوق بعضا منها . إن بعض المؤشرات الحيوية ذات الأهمية الاجتماعية الفائقة ، مثل معدل وفيات الأطفال الرضع ، ووفيات الأطفال دون سن الخامسة ، ومعدل وفاة الأمهات ، والعمر المتوقع عند الولادة ، وعدد الأشخاص الذين يذهبون إلى المدرسة ، وعدد الذين يواصلون الدراسة ، والإلمام بالقراءة والكتابة ، ونصيب الفرد من عدد الأطباء والمدرسين ، وتوزيع الدخل ، وما يتناوله الفرد من الأسعار الحرارية ، وأشياء أخرى عديدة ، هي كلها نتيجة للجهود التي يبذلها مجتمع هدفه الأساسي ضمان رفاه شعبه .

ونحن ، بطبيعة الحال ، نحترم المعتقدات السياسية وحرية الاختيار بالنسبة للجميع . لكن كوبا لم تجد مثل هذا الاحترام من قبل الآخرين .

وهذا النظام الذي يُفرض علينا الآن بتشدد وتصلب في الرأي باعتباره الصياغة الوحيدة الممكنة ، هو الذي فرض على شعب كوبا حتى عام ١٩٥٩ أبشع أنواع التخلّف الاقتصادي ، والحرمان من الحقوق الفردية والاجتماعية ، والتبعية الكاملة للاستعمار الجديد ، والفقر ، والامية ، والجهل ، وطفيانا يتعطش لسفك الدماء - كل ذلك كان يحظى برضا وموافقة الولايات المتحدة - وكان النظام في كوبا مرادفا للرأسمالية المتخلفة التابعة . والآن ، يُطلب منا أن نعود إلى تلك الحالة باسم مجازاة روح العصر - لمجرد أن التجربة التاريخية في الدول الاشتراكية القديمة قد فشلت - ليعود بنفس أسلوب المنتصر المبتهج بنصره ، أباطرة الاقطاع إلى قصورهم بعد استعادة مراكزهم السابقة .

إن الثورة الكوبية التي انتصرت وحقت انجازاتها على الرغم من الحصار والاعمال العدائية التي ارتكبت ضدها ، يمكن تحسينها بطبيعة الحال ، شأنها في ذلك شأن أي مشروع انساني . ومع ذلك ، فهذه هي المرة الاولى التي نصل فيها إلى أقرب ما يمكن من تحقيق العدالة الاجتماعية والكرامة الوطنية .

إننا لن نتخلى أبدا عن ثورتنا . وسندخل التحسينات عليها بأنفسنا . وستفعل ذلك الغالبية الساحقة من الكوبيين على الرغم من العجرفة المتشككة لرئيس بلد يقوم شراؤه على السلب والقمع .

إن أعز التطلعات بالنسبة لنا هي أن نكفل المزيد من المشاركة الشعبية والديمقراطية في صنع كل القرارات الحيوية ، وتعزيز تعايشنا الاجتماعي الذي لم يسبق له مثيل في تاريخ كوبا لأنه مؤسس على العدالة والانصاف . فهذه التطلعات تعكس الإجماع الوطني الحقيقي ، لأنه كان باستطاعتنا أن ننجز بسرعة أكبر من ذلك لولا الحصار الاقتصادي والاعمال العدوانية والجهود التي بذلت لعزلنا وإدانتنا بصورة مجحفة أمام المجتمع الدولي لمدة ٣٠ عاما ، ولولا مختلف أنواع الضغوط والتلويح الدائم بالعدوان العسكري .

وشمة إشارات أخرى إلى كوبا لست بحاجة إلى ذكرها . وبعد أن عقت على وجهة النظر الكامنة وراء وابل الانتقادات والشتائم الأمريكية ، فإنني لا أعتقد أنه ينبغي لي أن استنفذ وقت هذه الجمعية في ممارسة حق الرد على بيان تُرجم إلى الإسبانية على عجل وبطريقة غير مناسبة ، بيان على أساس ادعاءات الديانكي ضد كوبا ، تلي للأسف بلغتنا من هذا المنبر بعينه .

ومع ذلك ، يود وفدي أن يسجل أننا نكنّ عظيم الاحترام حقاً ، ضمن آخرين من رجال الدولة والزلاء المشهورين ، لرئيس جمهورية فنزويلا ، السيد كارلوس اندرييس بيريز ، لشجاعته التي لا يرقى إليها أي شك وأسلوبه المتسق عندما خاطب هذه الجمعية وتكلم عن نهجه للسعي من أجل وضع حد للمواجهة بين الولايات المتحدة وكوبا .

ولا يخفى على أحد أنه بالإضافة إلى أننا نشاطر فنزويلا آراءها ، فهناك أيضاً اختلافات في وجهات النظر السياسية بيننا . ولكن هذا لا يمنعنا من إقامة علاقات مفيدة وبناءة مع هذا البلد الهام في منطقتنا .

في وسعنا أن نميّز بين أولئك الذين يطالبون بالتغيير مع أنهم لا يريدون إلا أن يختفي نموذج دولة مثل كوبا ، وبين أولئك الذين يهتمون حقاً بمستقبل بلدنا . وإلى رئيس فنزويلا الشقيق ، نقول إن كوبا على استعداد دائم للنظر في خلافاتها مع الولايات المتحدة دون أي شروط مسبقة من أي نوع وعلى أساس المساواة والاحترام المتبادلين ، وبصرف النظر عن حقيقة أنه لا يوجد من يستطيع أن يساوي بين كوبا - البلد المحاصر الذي يتعرض للمضايقات المستمرة ، والذي أحيط به من كل جانب ويطلب منه أن يتغير - وبين الولايات المتحدة ، أقوى بلد في العالم اليوم .

وكما يعلم الأعضاء ، فقد أعلن رئيس الاتحاد السوفياتي مؤخراً ، من جانب واحد ، أنه على استعداد لسحب ما أسماه بلواء تدريب القوات المسلحة السوفياتي من بلدنا .

وبما أن شعبنا اختار في عام ١٩٥٩ سبيل الاستقلال ، وقرر أن يمارس حقوقه السيادية ، فقد عانينا ليس من التهديدات فحسب وإنما من جميع أشكال العدوان أيضاً .

وفي ظل تلك الظروف السائدة ، عندما اقترح زعماء الاتحاد السوفياتي آنذاك ضرورة وضع قذائف تحمل رؤوسا نووية في كوبا - كان دافعنا إلى القبول ، ليس فقط الحق المشروع في الدفاع عن أنفسنا بأسلحة تضارع أسلحة تلك البلدان التي كانت تهددنا بها ، وإنما أيضا شعورنا بأننا نسهم بذلك في تقوية المعسكر الاشتراكي ، خاصة الاتحاد السوفياتي ، في وقت أصبح فيه التهديد بالعدوان الامبريالي حقيقة واقعة ، وأن ذلك القرار قد يمكننا من تفادي هذا الهجوم .

وفي أيام أزمة تشرين الاول/اكتوبر ، أعلنت الحكومة الثورية في ٢٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٦٢ ، من خلال بيان لرئيس وزرائها ، النقاط الخمس التي اعتبرناها أساسية لضمان السلم الحقيقي في كوبا :

"أولا ، وقف الحصار الاقتصادي وجميع تدابير الضغط التجاري والاقتصادي التي تمارسها الولايات المتحدة في جميع أنحاء العالم ضد بلدنا ؛

ثانيا ، وقف جميع أنواع الأنشطة الهدامة ، ووقف عمليات اسقاط وانزال الأسلحة والمتفجرات جوا وبحرا ، وتنظيم عمليات الغزو بقوات مرتزقة ، وتسليح الجواسيس والمخربين ، وأي أنشطة أخرى ترتكب ضدنا وتنطلق من أراضي الولايات المتحدة أو من أراضي بعض البلدان المتواطئة ؛

ثالثا ، وقف الهجمات التي تماثل أعمال القرصنة ، والتي تُشن من قواعد قائمة في الولايات المتحدة وبورتوريكو ؛

رابعا ، وقف جميع الانتهاكات لمجالنا الجوي ومياهنا الإقليمية التي ترتكبها السفن والطائرات الحربية الأمريكية ؛

خامسا ، الانسحاب من قاعدة غوانتانامو البحرية ، وإعادة الأراضي الكوبية التي كانت تحتلها الولايات المتحدة" .

ونتيجة لتلك الأزمة ، وبعد القرار الانفرادي الذي اتخذته حكومة الاتحاد السوفياتي بسحب القذائف من كوبا ، قررت حكومتنا كوبا والاتحاد السوفياتي الإبقاء على وحدة عسكرية سوفياتية في الأراضي الكوبية ، وكانت تلك الوحدة رمزية بحكم طابعها ،

لأنها قوات لم تكن قط قوية بحيث تكفي للدفاع عن كوبا ، بل كانت تعبيرا عن الصداقة والتضامن في مواجهة أي تهديدات من جانب الولايات المتحدة .

وفي عام ١٩٧٩ ، وبعد مرور ١٧ عاما ، وكجزء من محاولة الولايات المتحدة العقيمة لمنع انعقاد مؤتمر القمة السادس لحركة عدم الانحياز في كوبا ، كشفت الولايات المتحدة عن وجود لواء ميكانيكي من القوات المسلحة السوفياتية في كوبا ، ورُخِست القيادة السوفياتية آنذاك ، دون التشاور مسبقا مع حكومتنا ، للضغط الأمريكي وأعلنت أنها ، بقبول السلطات الأمريكية ، قد حولت من الناحية النظرية تلك الوحدة المقاتلة ، والتي يمكن تشغيلها في حالة وقوع غزو من جانب الولايات المتحدة ، إلى ما يفترض أن يكون مركزا للدراسات مأمون الجانب .

وما كان هناك ضرورة لوجود الفرقة العسكرية السوفياتية في كوبا ، والتي مازالت تشكل وحدة قتالية تحتفظ بكل عتادها ومهامها العسكرية ، لو توافرت لدينا ضمانات حقيقية للسلم الدائم ، الأمر الذي لم يكن من الممكن توفيره إلا إذا تحققت مطالب حكومتنا التي أوردتها في عام ١٩٦٢ في بيان "النقاط الخمس" الذي أشرت إليه توا - حيث تحتفظ هذه النقاط بمصلاحياتها حتي يومنا هذا . فلو أن مسألة الانسحاب من قاعدة غوانتانامو البحرية قد نُفِذت على الأقل على النحو الذي يفرض بالفرض ، لما كانت هناك اليوم قوات أمريكية أو قوات سوفياتية في كوبا .

فالضمانات التي طالبنا بها لم تتوفر حتى الآن .

إن حكومة كوبا على استعداد لقبول الانسحاب المتزامن للقوات العسكرية السوفياتية والأمريكية من بلدنا . وفي هذه الحال ، فإن هذا هو المنفذ الوحيد المنصف والمعادل والمشرف للخروج من هذه الازمة .

ولم تتخل الولايات المتحدة عن خيار شن هجوم كبير على كوبا . فبينما يؤكد الناطقون بلسان وزارة الخارجية وبعض المسؤولين في حكومة بوش ، علانية ومن خلال القنوات الدبلوماسية ، أنه ليس لديهم أي نوايا أو خطط ذات طابع عدواني ضد كوبا ، يفكر المسؤولون في البنتاغون ويعملون بأسلوب مختلف تماما .

ونحن ندعو كل من يُصدّق وعود حكومة بوش إلى أن يسألوا ممثليهم : ما هي خطط الطوارئ التي تكمن وراء المناورات العسكرية للفرقة ١٠١ المحمولة جوا ، والتي بدأت في ١٦ أيلول/سبتمبر وتستمر حتى ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ، على النحو الذي قرره المنتاغون .

وسيشارك من يسمون بالنسور الزاعقة لمدة ٣٥ يوما في فورت اشافي ، اركنساس ، في مناورة صراع متدني الكشافة ، تتصاعد تدريجيا إلى مستوى متوسط الكشافة ، في مكان به مزارعات كثيفة ، ضد عدو يستخدم تكتيكات مشابهة لتكتيكات السوفييات . وأين يفكر البنتاغون إن هذه الظروف قد تنشأ ، إذا لم يكن في كوبا ؟

إن السلام الذي نريده هو السلام الحقيقي القائم على الاحترام لجميع الدول ، صغيرها وكبيرها ، ضعيفها وقويها .

وقد قال الرئيس فيدل كاسترو من على هذه المنصة ذاتها منذ ٣١ سنة :

"ولهذا ، نحن البلدان الصغيرة عندما نريد أن نصبح أحرارا ، فإننا نعرف اننا ينبغي أن نصبح أحرارا بجهودنا الذاتية وعلى مسؤوليتنا الخاصة . وعندما يتحد شعب ويدافع عن قضية عادلة ، يمكنه أن يثق في قوته الذاتية . وفي كوبا ، نحن لسنا ، كما يزعم البعض ، مجموعة من الرجال يحكمون بلدا . إننا شعب يحكم بلدا ، شعب بأكمله متحد بقوة وبوعي شعوري كبير دفاعا عن حقوقه . وهذا شيء ينبغي أن يعرفه أعداء الثورة وأعداء كوبا لأنهم إذا كانوا يتجاهلون أنه فإنهم يرتكبون بذلك خطأ مؤسفا" . (المحاضر الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة عشرة ، الجلسات العامة ، الجلسة ٨٧٣ ، الفقرة ١٣٣)

وفي نفس هذه المناسبة ، قال الرئيس كاسترو أيضا :

"مع كل الولاء لهذه المنظمة ، يتعين عليّ أن أقول هنا ، لهذا ، إن شعبنا ، شعب كوبا ، وأقول هذا بكل فخر ، على مستوى الدور الذي يلعبه في هذه اللحظة ، الكفاح البطولي الذي يخوضه ، فقد تعلم درسا من الأحداث الدولية الأخيرة وهو يعرف أنه في نهاية المطاف ، عندما حرم من حقوقه ، وعندما تقدمت قوى العدوان ضده ، بقي أمامه الملاذ الاسمي ، ملاذ المقاومة البطولي ، إذا كانت حقوقه لا تضمنها منظمة الدول الأمريكية ولا منظمة الأمم المتحدة" . (المرجع نفسه ، الفقرة ١٣١)

هذا هو موقفنا المبدئي . وقد أعلن وطَبَّق طوال ٣٠ عاما . وقد حظيت سياستنا التقليدية هذه بالدعم الكامل من جانب شعبنا . انه شعب يقف وسلاحه في يده ، مستعدا للدفاع عن استقلالنا ، وحريتنا ، وحققنا في أن نقيم في وطننا النظام الاجتماعي الذي يلائم احتياجاتنا ومصالحنا .

ذلك أن الدفاع عن ثورتنا يركز منذ سنين على مبدأ حرب كل الشعب الذي يقوم على إشراك كل مواطنينا في الدفاع عن بلدهم ، وعلى كونهم جزءا من قواتنا المسلحة ، وميليشياتنا الشعبية ، لأنه مقتنع تماما بأن أي عدو يتجرأ على غزو بلادنا لن يجد لحظة دون مقاومة في كل مكان ، ولن ينعم بلحظة دون حرب ، ولن يهدأ باله للحظة ، حتى يغادر العدو بلادنا ، ولن يتمكن أبدا من سحقنا أو إفسادنا . إن شعبنا - صانع الثورة الكوبية - قد أعلن لآلئ مرة انه سيواصل عملنا لانه يعلم أن معركتنا جزء من الكفاح من أجل الاستقلال الحقيقي ، والحرية والتنمية لجميع الشعوب . وأن يرفع عالينا راية الاشتراكية التي يدافع عنها بلدنا . وعن قوميتنا ، ولهذا نتمسك بشعاري الاشتراكية أو الموت ، والوطن أو الموت ، مؤمنين بأننا سننتصر .

خطاب سعادة السيد كارلوس توريس إي توريس لارا ، رئيس وزراء جمهورية بيرو

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية بيرو .

اصطحب السيد كارلوس توريس إي توريس لارا ، رئيس وزراء جمهورية بيرو إلى

المنمة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يسعدني بالغ السعادة أن أرحب

برئيس وزراء جمهورية بيرو ، السيد كارلوس توريس إي توريس لارا ، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة .

السيد توريس إي توريس لارا (بيرو) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : في

مرحلة ذات أهمية لم يسبق لها مثيل بالنسبة للنظام الدولي ، يسعدني أن أهنئ السيد الشهابي بمناسبة انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين . إن بعث الأمم المتحدة يعد تحديا مشيرا ينبغي أن نواجهه بروح مبدعة إذا كنا نريد أن

ندخل القرن الحادي والعشرين بهيئة عالمية قادرة على الاستجابة الفعالة للمطالب المتزايدة في عالمنا المعاصر .

وشمة ظاهرة واضحة لمرحلة التغييرات التي نشهدتها تتمثل في عضوية دول كانت عضويتها في هذه المنظمة تبدو مستحيلة منذ بضع سنوات فقط . ويمثل انضمام جمهوريات لاغيا وليتوانيا واستونيا إنقاذاً بل وتأكيداً لمبدأ حق الشعوب في تقرير المصير وتعويضاً تاريخياً عنه . وترمز العضوية الكاملة لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وجمهورية كوريا إلى إزالة العنصر الإيديولوجي البالي من العلاقات الدولية ، وكذلك التسليم بضرورة مواجهة المسائل من وجهة نظر عملية بتجاوز المواجهات التقليدية . وكذلك ، إن انضمام جزر مارشال وولايات ميكرونيزيا الاتحادية يؤكد من جديد الطابع العالمي لمنظمتنا .

نادراً ما تأكدت الغرض للإنسانية في التاريخ الحديث لأن تبني بوعي مستقبلها بهذا الوضوح . وقد فتح عدم انطباق الإيديولوجية في العلاقات الدولية المجال لقدرة كبير من حرية الإبداع ، والتجديد ، ووضع المبادئ والمعايير التي تعبر عن اهتمامات واحتياجات جميع الشعوب . وفي الوقت نفسه ، مع ذلك ، زرعت بذور قدر كبير من المجهولية .

والعنصر الهام في هذا الصدد هو وجود تركيز متزايد للسلطة على نطاق عالمي ، مع احتمال توحيدها في نظام أحادي القطب .

ويشكل إضفاء الطابع العالمي على الاقتصاد الدولي تياراً موازياً ، يشكك في ضيق القوى المنتجة القاصرة على النطاق الوطني . ويدعو ذلك إلى إعادة تشكيل التكتلات التجارية وإعادة هيكلة الاقتصادات ، على أسس إقليمية . وبذلك ، فإن تداخل العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الدولي يكتسي اليوم أهمية أكبر من أي وقت مضى .

وفي هذا السياق ، فإن العلاقة بين الشمال والجنوب يزيد من تعقيداً ظهور مسائل ذات طابع عالمي مثل إرهاب المتجرين بالمخدرات ، والحماية القابلة للاستمرار للبيئة ، وحقوق الإنسان ، وسائر المسائل التي تتطلب بطبيعتها نهجاً إبداعياً .

ما هو دور الأمم المتحدة في هذه المرحلة المعقدة ؟ إننا نواجه مناخا دوليا لم نشهد مثله من قبل ، يتيح لنا الفرصة لصياغة مستقبلنا بأنفسنا . وإن الأمم المتحدة ، بوصفها المحفل الأعلى في هذه المنظومة والهيئة الوحيدة العالمية حقا ، يجب أن تقوم بدور مركزي في إدارة النظام الدولي في هذه المرحلة المتغيرة للغاية . وتحقيقا لذلك ، لا بد من المحافظة على التوازن القائم فيما بين أجهزتها وتعزيز الدور السياسي للأمين العام ، بغية تفادي حدوث احتكار في معالجة الشؤون المتعددة الأطراف نتيجة لتركيز السلطة داخل مجلس الأمن .

إن الممارسة المكثفة للحوار وتوافق الآراء من بين أوضح الدلائل على الحاجة إلى تكييف الأمم المتحدة مع الواقع الدولي الجديد . وتحقيقا لهذا الهدف ، فإن بلادي ، وأمريكا اللاتينية عموما ، على استعداد للاشتراك بنشاط في تعزيز الدبلوماسية وإعادة الهيكلة العملية للأمم المتحدة ، وذلك عن طريق تعزيز آلياتنا الإقليمية لعملية الاتفاق .

وكذلك ، تأمل بيرو أن تساهم في جعل حركة عدم الانحياز أحد العوامل الرئيسية في الحوار مع البلدان المتقدمة النمو ، بغية إيجاد نمط جديد للعلاقات الدولية يراعي التطلعات المشروعة لجميع الأعضاء .

وترحب بلادي في هذا السياق الجديد بخطوات الأمين العام التي ساعدت شعب السلفادور على التطلع إلى مستقبل سلمي بعد سنوات طويلة من المعاناة . كما يتيح عمل الأمم المتحدة لشعب المحراء الغربية أن يقرر مصيره ، ويبحث طريقا مباشرا لإيجاد حل نهائي للصراع الكمبودي .

ولا يمكننا أن نغض أعيننا عن حقيقة أن التغييرات الرائعة المدهشة التي أشرنا إليها تجرى في ظل خلفية تتسم باستمرار مستويات الفقر في قطاعات عريضة من سكان العالم ، وفي كثير من الحالات بتفاقمها . ولذلك فإن إعادة تعريف التعاون الدولي من أجل التنمية يجب أن يكون البند المحوري الجديد في جدول الأعمال المتعدد الأطراف .

ولا مناص بالتالي من وضع نهج أوسع لهذا التعاون ، يركز بشكل خاص على تلك البلدان ، مثل بلدان أمريكا اللاتينية ، التي تنفذ الآن عملية إنمائية قابلة للإدامة تستند إلى جهودها الذاتية .

وينبغي أن يعني التعاون الدولي التعبير عن التزام المجتمع الدولي بتهيئة مناخ دولي اقتصادي محفز للتنمية . ولذلك يجب ألا يفهم على أنه ممارسة للروح الأبوية أو للمدقة .

وبقدر ما أن الأمن الدولي تحدده اليوم عناصر تتجاوز مجرد الاعتبارات العسكرية والاستراتيجية المحضة ، فإنها تؤثر على الاستقرار الداخلي للدول وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتحديات الاجتماعية والاقتصادية . ولذلك ينبغي أن تصبح عناصر حاسمة في مقدار تدفق التعاون الدولي .

ويجب أيضاً ملاحظة أن وجود عوامل مزعزعة للاستقرار بدرجة كبيرة في الديمقراطيات الفتية ، عوامل مثل الإرهاب والإتجار بالمخدرات ، يجعل من الضروري إعادة النظر في المفاهيم الاجتماعية التي تسترشد بها أعمال الأمم المتحدة .

ولا بد لهذا النهج الجديد أن يحدد ما إذا كان العمل المتخذ في الميدان الاجتماعي قد وضع ، بدرجة ما ، أسس الاستقرار السياسي للدول ، ولا سيما البلدان النامية .

ولهذا السبب ، وبقدر ما تعطى حالياً المفاوضات بشأن المسائل العالمية من اهتمام وتغان شديدين ، يجب أن يتبع في إطار الأمم المتحدة نهج جديد ومطور إزاء المسائل الاجتماعية . وتنظر بيرو إلى ذلك على أنه أحد العناصر الأساسية في عملية التجديد التي تحفز أعمال الأمم المتحدة اليوم .

وتحقيقاً لهذا الهدف ، ترى بيرو أن الإمكانية الأنسب تتمثل في عقد مؤتمر قمة عالمي للتنمية الاجتماعية ، وأنه لا بد من تحقيق هذا الهدف من خلال العمل المضمون ، الذي يجب أن تكون سمته الأساسية التبادل الصادق والصريح للآراء على أساس الوقائع بدلا من الاعتبارات الأكاديمية البحتة .

إن جدول الأعمال التعددي المعاصر يشمل مجموعة جديدة من المشاكل التي تسمى عموماً "المسائل العالمية" ، وهي تتضمن تلك المسائل التي تربط العالم المتقدم النمو بالبلدان النامية .

ولذلك ، من الضروري لضمان فعالية معالجة هذه المسائل أن يدرج العنصر الإنمائي في أي نوع من الإلتزامات الدولية المقطوعة . وبهذه الطريقة ، يمكن إقامة حوار جديد بين الشمال والجنوب ، يتسم بالاتفاق بدلاً من المواجهة . ويجب أن يقوم هذا الحوار على المبادئ التوجيهية الثلاثة التالية : أولاً ، يجب أن يكون الحوار متسماً بصورة رئيسية بطابع اجتماعي واقتصادي ؛ ثانياً ، يجب أن يدرج عنصر التنمية في هذا الجيل الجديد من المسائل الدولية ، مثل البيئة ، وازدهار المخدرات ، وانتشار المبادرة الفردية التجارية الدينامية من أجل تحقيق اقتصاد حر وعادل ومنصف ؛ ثالثاً ، يجب أن يستجيب جدول الأعمال الدولي الجديد لهذه المبادرات التي تنبع من المجتمعات المدنية ومن الحكومات على حد سواء .

لقد أدى التكافل إلى استحالة التفرقة بين الشؤون الداخلية للبلدان والبيئة الخارجية . وربما تكون بيرو نموذجاً لهذه العلاقة . فقد بذلت بلادي ولا تزال تبذل جهوداً جبارة لتطوير علاقة جديدة مع النظام الدولي .

وبعد عام واحد من تنفيذ برنامج اقتصادي رشيد والشروع بخطة للإصلاح الهيكلي ترمي إلى تكييف البلاد مع الوقائع العالمية الجديدة في وسط صعوبات متراكمة عبر فترة طويلة ، أكدت الديمقراطية مرة أخرى نفسها في بيرو . ولقد نجحنا في السيطرة على التضخم الكبير ، وبدأنا مرة أخرى الوفاء بالتزاماتنا المالية وانضمامنا من جديد إلى المجتمع المالي الدولي . ونحن ملتزمون بالحد من الإنفاق غير المشمر وإلغائه . وقد تمكنا بشكل ملحوظ من تحسين حالة حقوق الإنسان ، وكشفنا هجوماً مباشراً على الإتجار بالمخدرات .

وفي بيرو توجد أخطر المسائل المطروحة في جدول أعمال هذه الدورة للجمعية العامة . ولهذا السبب يمكن اعتبار بيرو حالة متميزة وخاصة في التعاون الدولي الجديد الذي ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تعززها .

لقد بدأ شعب بيرو ، بروح التضحية المثالية ، عملية تجديد وطني تستأهل اعتراف وتأييد المجتمع الدولي . وأود هنا أن أنوه بالتعاون السخي الذي تلقيناه أثناء السنة الأولى من حكومة الرئيس فوجيموري . ونحن على ثقة بأن هذا التعاون من شأنه أن يتعزز ويتعمق ، خاصة في السنتين القادمتين ، لأن هذا حاسم بالنسبة لتوطيد البرنامج الاقتصادي في بيرو .

وهذا يمثل النتيجة الإيجابية لعملية طويلة كان للتعاون الدولي فيها دور أساسي . لقد جرى مؤخرا إنشاء فريق دعم يتألف من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكندا وبلدان أوروبية وأمريكية لاتينية ويقدم التعاون السخي . وهو يقدم مساعدة سخية لتمكين بلدي من جمع الأموال اللازمة لسداد متأخراتنا للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف . وتطبيع علاقاتنا مع هذه المؤسسات قد يسر إعادة إدماج بيرو مع المجتمع المالي الدولي .

كما سعت حكومتي الى انتهاج سياسة جديدة للاستثمار ، بقانون يكفل معاملة تشجيعية مأمونة لرؤوس الأموال الأجنبية . وبالمثل ، فقد وضعت المعايير اللازمة لتيسير قبول الأجانب الراغبين في استثمار رؤوس الأموال في بيرو . وعلاوة على ذلك ، تم اعتماد قانون بشأن تشجيع الاستثمارات الخاصة في الشركات العامة بغية تحقيق تحالف فعال بين القطاعين العام والخاص .

إن نتائج النموذج الاقتصادي الذي تنتهجه حكومة بيرو حاليا ينبغي أن تكون محتملة اجتماعيا . فشعب بيرو ليس فقيرا ولكنه أفقر إفقارا . إنه شعب ما يرح كادحا وهو تاريخيا سيد مصيره . وأبناء بيرو لا يستحقون مستقبلا قاتما من المعاناة المستمرة ، ولهذا فنحن بحاجة ماسة الى الإنجازات الملموسة في الميدان الاجتماعي .

وبناء على هذا ، ووفاء بالالتزام القوي الذي قطع في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، كانت بيرو أول بلد يطرح خطة شاملة لصالح الطفل ، وقد حان الآن وقت تنفيذ هذه الخطة . ولهذا فإن مشاركة المجتمع الدولي أمر لا غنى عنه . ويحدونا الأمل أن نمنح ، بناء على جهودنا الذاتية ، الموارد المحددة اللازمة لاستكمال التدابير التي تتخذها الآن حكومة بيرو لحماية مستقبل أطفالنا .

إن العمل الإجرامي المتمثل في الاتجار بالمخدرات المرتبط بالإرهاب قد تسبب في آثار سلبية عميقة في بلادي . وبغية احتواء هذه الحالة بنجاح ، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ ، أعلن رئيس بيرو عن مبادرة تتضمن سياسة متكاملة لمكافحة المخدرات واستبدال محاصيل أخرى بالكوكا .

كانت ورقة الكوكا تزرع في بيرو تقليدياً كجزء من أسلوب معيشة شعب الانديز . بيد أن انتاجها في هذه الآونة قد شوّهه حافز خارجي يتمثل في الاستهلاك الدولي التمييزي لأحد مشتقاتها ، ألا وهو الكوكايين . وهذه حقيقة موضوعية تؤكد بوضوح أن فلاحي بيرو الذين يزرعون الكوكا لا يمكن في ظل أية ظروف اعتبارهم تجار مخدرات . وعلاوة على ذلك ، فإن التمييز بينهم وبين تجار المخدرات قد يوفر مفتاح المعالجة الشاملة للمشكلة .

إن ٦٠ في المائة من ورقة الكوكا ينتج حالياً في بيرو و ٨٠ في المائة من الانتاج اللامشروع للكوكايين يستهلك في الولايات المتحدة . ولهذا فإن للتفاهم القائم بين حكومتي الولايات المتحدة وبيرو بشأن التعاون في مكافحة الاتجار بالمخدرات أهمية حاسمة بالنسبة لبيرو وللولايات المتحدة وللمجتمع الدولي بأسره . وحكومة بيرو ، بالاقتراح مع المجتمع الدولي ، لديها الإرادة السياسية القصوى للقضاء على الاتجار بالمخدرات .

وفي هذا السياق ، في ١٤ أيار/مايو ١٩٩١ ، وقّعت حكومتا بيرو والولايات المتحدة على اتفاق بشأن مكافحة المخدرات وبشأن السياسة الإنمائية البديلة . وهذه الوثيقة تتضمن عناصر أساسية بالنسبة لسياسة بيرو لإزاء المخدرات ، كاعتراف الطرفين بفشل التدابير القمعية الخالصة التي كانت تنتهج حتى الآن ، والعلاقة العرضية القائمة بين استهلاك المخدرات وانتاجها .

أما بالنسبة للدور الخلاق الذي يجب أن تؤديه الأمم المتحدة في هذا الميدان ، تتعهد بيرو بتأييدها الحازم لبرنامج العمل الدولي الجديد لمكافحة المخدرات ، ونشيد بالدكتور جيورجيو جياكو ميللي على عمله كرئيس لهذا البرنامج .

ومسألة البيئة أيضا هي إحدى المسائل ذات الأولوية العليا بالنسبة لحكومة بيرو . ونحن على ثقة بأن المجتمع الدولي من شأنه أن يتوصل الى اتفاقات متوازنة للخلولة دون تحول حماية البيئة الى شروط جديدة مقرونة بتنمية بلداننا . وهذا يتطلب جهودا مبدعة في ميدان التعاون الدولي بغية توفير المزيد من الموارد المالية وكفالة نقل التكنولوجيات السلمية بيئيا الى العالم النامي على أساس ميسر وغير تجاري .

وفي هذا الجهد ، لا بد من التمسك بالحق السيادي لأي بلد في إدارة مسوارده الطبيعية ، وكذلك المبدأ القائل بأن الذين يسهمون أشد إسهام في التدهور البيئي ينبغي أن يقع عليهم أكبر قدر من المسؤولية عن ذلك العمل . ولا بد أن تتضمن الآليات التي قد يتم وضعها مخططات لتخفيف أعباء المديونية .

شمة مشكلة خطيرة أخرى تواجهها بيرو هي الإرهاب . إن بلدي يعاني من بلاء أشد المجموعات الإرهابية في العالم قسوة . وأعمالها الإجرامية على مدى ١١ عاما أودت بحياة أكثر من ٢٢ ٠٠٠ فرد وأدت الى خسائر اقتصادية تصل الى ٩٠ في المائة من إجمالي الناتج الوطني .

والديمقراطية التي قامت في بيرو عن طريق الانتخابات الحرة والتي تشمل جميع الأحزاب والإيديولوجيات السياسية ، هي التي تسود وستسود على ويلات الإرهاب الذي يموله الاتجار بالمخدرات . إننا نتصرف بشغافية وانفتاح وشرعية بغية فرض احترام حقوق الانسان بصورة فعالة وثامة في خضم الصراع الذي شرع به الإرهاب مع النظام الديمقراطي وضد الحريات الأساسية منذ عقد مضى .

هذا ما يحصل بالفعل في بيرو . ومن الأساسي بالنسبة لنا أن تقوم الحكومات والأمم المتحدة والمنظمات الخاصة وجميع الملتزمين بالدود عن حقوق الإنسان بمساعدتنا في إبلاغ العالم والشرح له بأن الإرهاب هو المصدر الرئيسي للعنف .

فلا يسعنا أن نتغاضى عن استمرار معلومات غير متوازنة ومشوهة ، بل ومفرضة ، تحاول تبرير أعمال الإرهاب الإجرامية المرتكبة ضد شعبنا ، وضد مجتمعنا ومؤسساته .

لقد حسنت حكومة بيرو بشكل ملحوظ من حالة حقوق الإنسان ، من خلال تدابير عملية للوضوح والشرعية ، اقتناعاً منها بأن مكافحة العنف يجب أن يكون باحترام حقوق الإنسان ، لأن هذا ، على وجه التحديد ، هو أساس شرعية إجراءاتها ضد الجرائم التي يرتكبها إرهابيو المخدرات والجماعات المتطرفة التي ترى أن حقوق الإنسان حقوق برجوازية ينبغي القضاء عليها .

وقد أنشأت بلادي مجلس السلام بغية السهر على كفالة الاحترام المارم لحقوق الإنسان ، واستكملته بمرسوم تشريعي يرخص للمدّعين الجنائيين في المناطق التي تعلن فيها حالة الطوارئ دخول منشآت الشرطة والجيش وأية أماكن احتجاز أخرى للتحقق من حالة الأشخاص المعتقلين والمسجلين باعتبارهم مفقودين .

وكما أشرت من قبل ، فإن الأمن الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة يرتبط ارتباطاً لا تنفصم عراه بالحاجة إلى اتخاذ نهج جديد لتناول المسائل الاقتصادية الاجتماعية . وما لم يتحقق تقدم ملموس في هذا الميدان ، سيظل الأمن الدولي معرضاً للخطر بصورة بالغة .

ومن هذا المنطلق ، طرح الرئيس فوجيموري في القمة الايبيرية - الأمريكية الأولى التي عقدت في المكسيك في تموز/يوليه ١٩٩١ ، مبادرة لنزع السلاح الإقليمي تقوم على نبذ استخدام أسلحة التدمير الشامل واستخدام الموارد التي تتوفر عن هذا الطريق لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية .

إن موقف بيرو المحبة للسلام ينعكس في التزامها الدائم بنزع السلاح الإقليمي باعتبارها تدبيراً فعالاً من أجل نزع السلاح العام الكامل ، وينعكس أيضاً في مشاركتها النشطة داخل إطار المفاوضات الجارية حالياً في جنيف لوضع اتفاقية دولية بشأن الأسلحة الكيميائية ، وفي تأكيدها المجدد على أحكام الاتفاقية الدولية الخامسة بالأسلحة البكتريولوجية ، وفي دورها كمروّج للمبادرة المتعلقة بالحظر الكامل

للتجارب النووية ، وفي جهودنا الداعية للسلام والرامية إلى جعل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية صكا فعالا للتعاون وللتفاهم العالميين .

إن رئيس إكوادور ، السيد رودريغو بورخا ، أعلن في الخطاب الذي ألقى به يوم أمس أن إكوادور لديها مشكلة إقليمية معلقة مع بيرو ، تعرض السلم في المنطقة للخطر ، واقترح اللجوء إلى تحكيم قداصة البابا يوحنا بولس الثاني كوسيلة لحل هذه المشكلة . وفي هذا الصدد ، ومع كل الاحترام والإعجاب الواجبين لقداسته ، نجد أنفسنا مضطرين للتأكيد على التصحيحين التاليين :

أولا ، إن رئيس إكوادور حاول في بيانه أن يتجاهل مجرد وجود بروتوكول ريو دي جانيرو لعام ١٩٤٢ للسلم والصداقة والحدود ، الذي حسم بمفغة نهائية مشكلة الحدود القائمة بين إكوادور وبيرو . ولا يمكن لإكوادور أن تنكر هذه المعاهدة الموقع عليها على النحو الواجب ، والتي أقرها برلمانا البلدين المعنيين وصادق عليها البلدان تحت الضمان الرسمي للجمهوريات الأمريكية الأربع الأخرى التي وقعت عليها أيضا بوصفها دولا ضامنة وهي : الأرجنتين والبرازيل وشيلي والولايات المتحدة الأمريكية .

ومن ثم ، لا توجد مشكلة إقليمية بين بيرو وإكوادور ، فقد سويت قبل نصف قرن بموجب معاهدة بين البلدين وبضمان أربع جمهوريات أمريكية .

التصحيح الثاني يقصد به تنبيه المجتمع الدولي إلى محاولة إكوادور نقل مسألة ينبغي حلها عن طريق الآليات التعاقدية لبروتوكول ريو دي جانيرو لعام ١٩٤٢ ، إلى سياق مختلف ، وبالتالي محاولة تشويه طبيعة هذه المسألة الشائنة عن طريق تدويلها . والواقع أنه ، وفقا للمادة السابعة من المعاهدة المذكورة آنفا التي عيّنت نهائيا الحدود بين بيرو وإكوادور ، يتعين أن يكون حل أي خلاف أو شك بخصوص تطبيقها ، بواسطة الأطراف ذاتها ، وبمشاركة البلدان الضامنة للمعاهدة وهي الأرجنتين والبرازيل وشيلي والولايات المتحدة الأمريكية .

أما التحايل على هذه الآلية بمحاولة الاستناد إلى التدخل الفاضل والمحتسرم لقداصة البابا يوحنا بولس الثاني ، فليس له سوى هدف واحد - غرض مستتر - هو التوصل من معاهدة دولية وقّعت عليها حكومتا البلدين وأقرها برلمان كل منهما ، وصدق عليها

وفقا للقانون الدولي وتحت ضمان الأرجنتين والبرازيل وشيلي والولايات المتحدة ، وهي البلدان التي وقّعت عليها بوصفها البلدان الضامنة . ولو قبلت هذه المحاولة فإن أية معاهدة دولية لن تكون قادرة على الصمود ، لأن المبدأ الأساسي الذي يقضي باحترام المعاهدات الدولية سيُضرب به عرض الحائط ، وهكذا سيتفسخ الهيكل القانوني الذي أقيم بشق الانفس عبر السنوات على أساس التعايش السلمي . وهذا سيعرّض الأمن القاري والعالمي للخطر .

إن حرمة الحدود واحترام المعاهدات الدولية مبدأان لولاهما لما كان في إمكان - مثلا - بناء أوروبا الجديدة أو توطيد السلام بين العراق والكويت - السلام القائم على الأسس القانونية التي لا يمكن إنكارها لقرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) الصادر في ٣ نيسان/أبريل ١٩٩١ .

لهذه الأسباب ، ومن هذا المحفل الدولي الأعلى نناشد جمهورية إكوادور الشقيقة ونطالبها بأن تجعل أفعالها متسقة مع إعلاناتها الداعية إلى السلم والعدالة واحترام القانون ، بأن تعرض أي خلاف أو شك حول تنفيذ بروتوكول بيرو وإكوادور للسلم والصداقة والحدود المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٤٢ ، أو حول قرار المحكّم البرازيلي براز دياس دي أغيار ، على البلدان الضامنة ، لأن هذه البلدان ، بوصفها الضامنة ، هي المختصة - لا نحن - بحسم هذه المسائل وفقا للمادتين الخامسة والسابعة من البروتوكول المذكور .

ليست بيرو إذن هي التي تتجنب حلا سلميا وفوريا للمشكلة الإقليمية المزعومة . إكوادور هي التي ترفض اللجوء إلى القول الفاصل للأرجنتين والبرازيل وشيلي والولايات المتحدة الأمريكية - وهي البلدان التي عرضت أكثر من مرة أن تفي بالتزامها كضامنة للبروتوكول ، وهو ما أكدت عليه في إعلانها الصادر في برازيليا في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ .

إن وجود مك قانوني قابل للتطبيق التام يجعل اللجوء إلى تحكيم قداة البابا في غير محله ، وإن كنا لا نشك إطلاقا في ملطته المعنوية ولا في عمق المشاعر الدينية لدى شعبي بيرو وإكوادور .

وفي الإطار الحالي لاحترام السلم والامن الدوليين ، فإن شعبي بيرو وإكوادور يتوقعان قدرا كبيرا من قدرة حكومتيهما على الاتفاق والتعاون ، حتى يعمل معا وبطريقة متسقة على تعميق الجذور التاريخية والجغرافية والاجتماعية والثقافية التي تربط بينهما وتحويلها إلى نواة تكامل قوي في قلب مجتمع الإنديز ، وهو أمر سيكون لا غنى عنه إذا ما كان لأمريكا اللاتينية أن تتحول إلى منطقة سلم حقيقي .

وهذا هو السبب في أن الاقتراح الذي طرحه بالأمس رئيس إكوادور بإنشاء منطقة سلام في أمريكا الجنوبية يتفق اتفاقا تاما مع المبادرة التي طرحها الرئيس البرتغالي فوجيموري يوم ١٨ تموز/يوليه الماضي في أول مؤتمر قمة أمريكي - أيبيري في غوادالاجارا ، والذي آمل بصفتي وزيرا للشؤون الخارجية لبيرو ، أن أنفذه بدعوة زملائي من مجموعة ريو ليوقعوا في ليما في المستقبل القريب إعلانا بنسب أسلحة الدمار الشامل في أمريكا اللاتينية وبدء مشاورات ترمي إلى تعزيز السلم والامن والتنمية في المنطقة .

إن منظومة الأمم المتحدة - تحت رعاية الأمين العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، خرجت من فترة الركود الطويلة التي مرت بها . ووصلت إلى مستوى عالٍ من الكفاية ، كما أن إعادة تحديد دورها أعطاهما زخما غير عادي . إن التفاؤل الذي ترتب على هذا له ما يبرره ، بل إنه يقوم على آفاق جديدة مشجعة لعمل مشترك وجماعي .

وبصفتي ابنا من أبناء بيرو وأمريكا اللاتينية ، أشعر بفخر للدور البارز الذي يضطلع به رجل الدولة زميلي الموقر في هذا العصر الذي تتحقق فيه منجزات لم يسبق لها مثيل . وإن التكييفات الدستورية الأخيرة التي ذكرتها فعلا من قبل ، وتلك الواقعة في النظام الدولي نفسه لا يمكن النظر إليها بمعزل عن حكمة وشبات وإبداع إدارة السيد بيريز دي كوييار التاريخية ، والتي اضطلع بها للوفاء بمسؤولياته . وإنني واثق بأن هذا الاعتراف يشاركني فيه المجتمع الدولي بأسره .

إن العالم المعاصر يواجه الأجيال الحالية بتحدٍ مختلف نوعيا . إن هذا عصر على البشرية أن تثبت فيه قدرتها على إدارة الكوكب بأسلوب منصف . وهذا التحدي

(السيد توريس إي توريس لارا ، بيرو)

الكبير ليس نتيجة حرب وإنما هو عمل تلقائي خلاق . ولذلك من الضروري أن نضمن دورا متجددا للأمم المتحدة التي ينبغي أن تصبح عنصرا رئيسيا في تعزيز التعاون الدولي والتنمية ، لأنها المؤسسة الوحيدة القادرة اليوم أكثر من أي وقت مضى على إدارة التحول التاريخي المعقد . وهذا صحيح لأنها تتطلب حيوية وابتكار شعوب العالم ، وإرادة سياسية من حكوماتها وقيادة أمانتها العامة .

وبيرو ، إذ تدرك هذه التغيرات ، تمر بعملية كاملة للتجديد . ونجاحها يعتمد على جهودنا ومشاربنا ولكنه يعتمد أيضا على دعم وحساسية المجتمع الدولي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : نيابة عن الجمعية العامة أود

أن أشكر رئيس وزراء جمهورية بيرو على البيان الذي أدلى به توا .

امطّح السيد توريس إي توريس لارا ، رئيس وزراء جمهورية بيرو من المنصة .

السيد ساغير كابايبورو (باراغواي) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) :

ربما لم يحدث من قبل أن سمعنا كلمات تفاؤل كالتّي قيلت هنا . هناك قلق معرب عنسه بشأن المستقبل ، بطبيعة الحال ، لكن هناك إيماننا بمستقبل البشرية أعرب عنه أيضا . وهناك ثقة متجددة في هذه المنظمة وفي قدرتها على الوفاء بمقاصد ومبادئ الميثاق . لقد أوكلت إلى الرئيس قيادة الجمعية العامة في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخها . وإن حكمته وقدرته تضمنان أن تكون هذه الدورة مثمرة . وبلادي تهنئه وتهنئ الأميين العام السيد خافيير بيريز دي كوبيار ، الذي سيدرج اسمه على صفحات تاريخ الأمم المتحدة وتاريخ الكفاح من أجل السلام على الأرض .

إن الآمال من أجل تحقيق سلام دائم تعززت بقبول جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في عضوية الأمم المتحدة . وباراغواي تشعر بالسرور لأن جمهورية كوريا تحقق حلمها باحتلال مقعدها في هذه المنظمة كما تمت كثيرا . ونحن نحيا جمهوريات استونيا ولاتفيا ولتوانيا ونرحب بها وقد أصبحت الآن أعضاء اعترافا تستحقه بكفاحها الطويل من أجل الحرية والاستقلال . كما أننا نرحب أيضا بجمهورية جزر مارشال وجمهورية ولايات ميكرونيزيا الاتحادية .

كما قلت ، فإن البشرية تمرّ الآن بمرحلة إعادة تأكيد غير عادية لقيمها الأساسية . إن السلم ، واحترام الحقوق غير القابلة للتصرف والحرية والديمقراطية لم تعد كلمات لا معنى لها بعد الآن بالنسبة لمعظم البلدان التي تعد العدة لبدء بناء عالم جديد . إن بناء عالم جديد يتطلب سلوكا جديدا . علينا أن نحول دون أن تحل محل المواجهة الايديولوجية مواجهة اقتصادية . إن القضاء على تهديد المواجهة العسكرية لن تكون له جدوى إذا بقي التهديد بالموت نتيجة نقص الدواء والغذاء .

ونحن واثقون بأن نهاية الحرب الباردة ستميز بداية السعي إلى تحقيق نظام اجتماعي اقتصادي أكثر إنصافا . لقد قيل مرارا هنا إن السلم أكثر من مجرد غيباب الحرب . ولنضمن سلما حقيقيا دائما ، يجب القضاء على أسباب النزاع الكامنة . إن وضع حد لسباق التسلح ، وتخفيف حدة التوترات الدولية ، وإعادة بعث الديمقراطية والحرية ، لن يكون لها معنى إلا إذا صاحبها عزم قوي على مساعدة أكثر البلدان احتياجا في كفاحها من أجل التنمية . إن التحرر وحده لن يوفر الطعام على مائدة الفقير . وقد حان الوقت لتحقيق التضامن العالمي .

إن هذه الدورة تعقد في ظل خلفية مناخ دولي لم يسُد من قبل في منظماتنا . ولقد كان لهذا أثر على العلاقات الدولية . وهذه الحالة مكنت من التفاعل بشكل حاسم مع أزمة الخليج الفارسي ، أخطر تهديد للسلم والأمن الدوليين واجهه مؤخرا مجلس الأمن . ونحن نرى أننا تعلمنا درسا هاما من النزاع . من ناحية ، السيطرة على جميع أنواع الأسلحة وتحديدها ، ومن ناحية أخرى ، تعزيز القدرة على اتخاذ إجراءات وقائية لتثبيط كل من يحاول اللجوء إلى استخدام القوة .

هذا التحسن في المناخ السياسي الدولي يبين أنه من الممكن الآن تحقيق الحلول الملائمة للتحديات التي كانت تبدو عصية المنال فيما سبق . ونرى أن هذه التحديات تشمل الصراع في كمبوديا ومشكلة قبرص والمصراع الغربية والشرق الأوسط ، إذا أردنا ألا نذكر إلا المشاكل الأقدم عهدا والأعظم خطرا .

وفيما يتصل بكمبوديا ، إن الأحداث التي وقعت مؤخرا في سياق خطة السلام للدول الخمس ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن تمكن ذلك البلد من المضي قدما نحو السلام والمصالحة الوطنية واستعادة السيادة .

ونشعر بقلق إزاء حالة القلق المستمرة في الشرق الأوسط . وتؤكد باراغواي من جديد تأييدها للمبادرات الداعية إلى حل سلمي تفاوضي يشمل حق دولة إسرائيل في العيش في سلام داخل حدودها وحق الشعب الفلسطيني في وطن له . وتؤيد باراغواي قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وتحث على تنفيذها .

ونحن نعيد تأكيد تأييدنا للعمل الذي يضطلع به الأمين العام والذي يمكننا من رؤية بصيص حل للصراع في الصحراء الغربية .

ونعرب مرة أخرى عن أملنا الوطيد في أن تقود المساعي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام إلى حل لمشكلة قبرص . وجهود الأمين العام والمجتمع الدولي يجب أن تصاحبها جهود مماثلة من جانب أطراف الصراع إذا كان لها أن تقترب بعضها من بعض وتتوصل إلى تحقيق حل سلمي للمشكلة .

والتقدم في جنوب افريقيا صوب حل مشاكلها السياسية يبشر بمستقبل أفضل في تلك المنطقة .

والسلم في السلفادور يستحق أن نذكره بمشاعرنا العميقة . وترحب أمريكا برمتها بالمستقبل الطيب لشعب السلفادور ويسعددها القضاء على الصراعات القليلة المتبقية في المنطقة .

وتتطلع باراغواي إلى المشاركة الفعالة في مؤتمر ريو دي جانيرو المعني بالبيئة لعام ١٩٩٣ . وأمريكا ، بعد خمسمائة عام من اكتشافها ، تمثل مرة أخرى الأمل

في مستقبل أفضل للبشرية . وسيعتمد بلدي تدابير محددة ويوقع اتفاقات على حماية البيئة وسنخصص مساحة كبيرة من أراضينا كمحافظة مضافة .

وترتبط فكرة التنمية اليوم ارتباطا وثيقا بفكرة المحافظة على البيئة . وهذا هو الوقت الملائم لتهيئة الظروف الملائمة لتنمية أكثر دواما . وتشارك حكومتنا الجنس البشري رغبته المشتركة في النمو الاقتصادي دون تدمير . وحماية البيئة تهيئ حب الجنس البشري .

ونحن نتطلع إلى عالم خالٍ من التلوث ، تصان فيه الطبيعة ، كما نريد مجتمعا يخلو من المخدرات . وباراغواي ، مثل البلدان الأخرى في نصف الكرة ، ملتزمة بالمحاربة المباشرة للتجار في المخدرات .

وأحد الأركان الأساسية في سياسة باراغواي الخارجية هو التعاون مع المساعي التي تبذلها المنظمات الدولية المختلفة التي تعمل من أجل حماية حقوق الإنسان وتأييد هذه المساعي . وليست القوة الاقتصادية أو العسكرية هي التي تسبغ الهيبة على بلد ما ، بل هي الطريقة التي يتمتع بها السكان تمتعا كاملا بحقوق الإنسان والحريات الأساسية .

ومنذ صباح يوم ٣ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، عندما أعلن الرئيس رودريغيز البدء في إضفاء الصفة الديمقراطية على باراغواي واحترام حقوق الإنسان ، قامت العملية الانتقالية في بلدي على أساس تحقيق الديمقراطية وإرساء أسس يتمتع الكامل بحقوق الإنسان .

لقد تكلمت باراغواي بتفاؤل عن مستقبلها منذ عام في هذه القاعة . وقد أثبتت الزمن صحة ما قلناه . وفي عملية تدعيم ديمقراطيتنا وحرياتها ، يجري تحقيق الكثير بصفة مستمرة مما يدفعنا إلى الاعتقاد بأن القمع وإعاقة التقدم قد انقضى عهدهما . ونحن نتطلع إلى المستقبل بتفاؤل . ومن الحقائق التي لا يمكن إنكارها أننا أصبحنا مرة أخرى جزءا من عالم الدول الحرة ، مما يشجعنا على المشاركة في السعي إلى تحقيق نظام عالمي اجتماعي واقتصادي أكثر إنصافا تعمل فيه المؤسسات التجارية الحرة

ذات الطابع الاجتماعي الاوضح ، والديمقراطية ، والحرية ، على تشجيع التنمية القابلة للاستمرار بغية ضمان حياة أفضل لشعوبنا .

وجزاء كبير من آمالنا المعقودة على التنمية يتعلق بالتكامل . ومعاهدة أسنسيون التي أقيمت بمقتضاها السوق المشتركة للجنوب (ميركوسور) ، وقعت عليها فهي عاصمتنا في ٢٦ آذار/مارس ١٩٩١ كل من الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وبلدي . وهي توضح هدفنا المشترك لتحقيق التنمية عن طريق التكامل . ويمكنني اليوم أن أعلن أن برلمانات هذه البلدان الاربعة قد صدقت الآن على معاهدة أسنسيون ، وبعد ٣٠ يوما من إيداع مك التصديق تصبح المعاهدة سارية المفعول . وستدخل الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل التاريخ بصفتها بلدانا تمكنت من التصدي لتحدي التكامل بمجهود متضافر يرمي إلى تحقيق أوضاع اقتصادية واجتماعية أفضل وتدعيم الحرية والديمقراطية .

وميركوسور ليست مجرد استراتيجية للتنمية ، بل هي تعيد تأكيد عزم شعوبنا على العيش في سلام وتعاون ووثام . وهي تستجيب لنداء التاريخ . فهي اكتشاف جديد لهويتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وفي سياق التعاون الدولي أيضا ، بدأ الرئيس بوش خطة المؤسسات التجارية للأمريكتين التي تهدف إلى تعزيز تفاهم أفضل بين البلدان الأمريكية عن طريق التجارة . ويمكن لمجالات التنمية والتجارة والاستثمار والديون أن تساعدنا على تدعيم العلاقات المنصفة المفيدة . وتحقيقا لهذا الهدف ، وكجزء من العلاقة الجديدة مع الولايات المتحدة ، وقع وزراء خارجية ميركوسور وحكومة الولايات المتحدة اتفاقا حديقة الورد في حزيران/يونيه الماضي في حديقة البيت الأبيض .

ويراود ميركوسور الأمل أيضا في التعاون والمساعدة في علاقاتها مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية . وفي الاجتماع الذي عقد في لكسمبرغ بين وزراء خارجية المجموعة الأوروبية ومجموعة ريو ، وفي اجتماع لاحق في بروكسل ، أرسيت أسس التقارب الحقيقي ، وهناك نية لعقد اتفاق للتعاون المتبادل بين ميركوسور والمجموعة الأوروبية .

وتجربة المجموعة الأوروبية في مجال التكامل وقدراتها الإنتاجية والاقتصادية ،
وفوق كل شيء نيتها الحسنة المعلنة تجاه ميركوسور ، تبشر بمستقبل أفضل لعلاقاتنا .
وباراغواي من جهتها تتأهب لتوقيع اتفاق للجيل الثالث في إطار التعاون مع المجموعة
الأوروبية .

وتبشر أيضا المحادثات مع اليابان والبلدان الآسيوية الأخرى بعلاقات أفضل بين
أمريكا اللاتينية وتلك البلدان . ولا بد لي أن أؤكد الصداقة التقليدية وروح التعاون
التي تربط بين باراغواي وحكومة اليابان وشعبها .

وبغية اقامة واستمرار علاقات اقتصادية ، وتشجيع استثمارات في بلدنا تحفز التنمية تجري مفاوضات بشأن اتفاقات للنهوض بالاستثمارات وإدارتها . وفي هذا السياق ، عقدت باراغواي اتفاقا مع وكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الاطراف ، وهي هيئة تابعة للبنك الدولي ، لحماية الاستثمارات الدولية .

إن فرص الاستثمار التي توفرها باراغواي وتعاون ومشاركة البلدان المتقدمة النمو أمور ستساعدنا على أن يكون لدينا حضور أشد فعالية في السوق المشتركة لبلدان الجنوب .

لقد وصلت رياح الديمقراطية الجديدة والحماس البالغ للحرية أمريكا اللاتينية قبل أن يملا إلى أنحاء أخرى من العالم . وتجد التسعينات أمريكا مكونة ، كما لم تكن أبدا ، من بلدان ذات حكومات منتخبة ديمقراطيا . والتكامل وروح التضامن الشامل للقارة الظاهران لدى مجموعة ريو يبعثان على الأمل في بلد عظيم . ونحن نهنئ حكومتي الأرجنتين وشيلي بنجاح اتفاقاتهما بشأن رسم الحدود بينهما ، ونعرب مرة أخرى عن سعادتنا بإمكانات السلم في السلفادور . ويحدونا أمل كبير في أن تكون قارتنا الأمريكية مرة أخرى قارة السلم والأمل .

وفي العام المقبل إن البلدان الايبيرية الأمريكية والبلدان الصديقة ستستعد للاحتفال بالذكرى مرور ٥٠٠ عام على اكتشاف أمريكا . وقد تعيّن انقضاء خمسة قرون لتجتمع معا البلدان التي تشكل الأسرة الايبيرية الأمريكية في مؤتمر قمة في مدينة غوادالاخارا المضيافة . ومكان هذا الاجتماع الأول من سلسلة اجتماعات لبلدان ذات هويات ثقافية وسياسية ودينية متماثلة ، تتوق إلى العمل سوية من أجل مستقبل مشترك . إننا نأمل في أن تتمخض عن مفاوضات جولة أوروغواي نتائج مثمرة . فسياسة الاعانات والحماية لا تتلاءم مع اقتصاد السوق الحر ولا مع النظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي يفترض أن يكون قيد الانشاء .

نحن نرغب في إجراء مفاوضات تجارية منصفة ، وفي أسعار أفضل لمنتجاتنا بوصفهما السبيل المناسب لتحقيق التنمية . فالديمقراطية والسلم لا يمكن أن يدوما حيث يفتقر الانسان إلى شروط الحد الأدنى لحياة كريمة .

ليس هناك مكان أنسب من الجمعية العامة للأمم المتحدة للدعوة إلى التضامن
القاري وحسن النية والسلام بين الأمم . فوجود أمم متحدة على استعداد لمواجهة تحسدي
الحقبة الجديدة أفضل وسيلة أمام الجنس البشري لتحقيق المستقبل المشجع الذي نرى
أبوابه تنفتح أمامنا . وإذا ما تضافرت قوانا وتحلينا بحسن النية فإن الله سيكون
في عوننا .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥